دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

الأزهر عبر التاريخ
مؤسسة حكومية أم كيان اجتماعي؟
إعادة النظر في تاريخ الأزهر الشريف

محمد جمال علي
باحث دكتوراه في العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية

مُلَخّص

لطالما تُستخدم القراءات غير الدقيقة لتاريخ الأزهر في نقد واقع الأزهر وعلاقته بالدولة في العصر الراهن من جانب بعض المعارضين السياسيين أو بعض التيارات الإسلامية أو حتى بعض القيادات الأزهرية والأصوات الأكاديمية التي تدرس المجال الديني. حيث يشيع بين المصريين –على المستويات الشعبية والسياسية وحتى الأكاديمية-أن الأزهر قديمًا، وحتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، كان مستقلًا تمام الاستقلال عن الدولة، ومتحيزًا بشكل كامل للمجتمع ومصالحه وقضاياه، ومساندًا لأي احتجاجات شعبية أو مطالب اجتماعية من الشعب في مواجهة السلطة. ووصل الأمر لأن يدعي البعض أن الأزهر كان ثوريًا كسمة رئيسية له خلال العصور الوسطى. تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة متعمقة لتاريخ الأزهر، ودور علمائه في المجال العام ومواقعهم المتغيرة على محور العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك منذ افتتاحه الأول عام ٣٦١هـ في العصر الفاطمي، وصولًا إلى يناير ٢٠١١م/ ١٤٣٢هـ. وتستخدم الدراسة إطارًا نظريًا لفهم وتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع ينطلق أساسًا من الخبرة التاريخية للمجتمعات الإسلامية خلال عصور ازدهار الحضارة الإسلامية، وهو اقتراب "المجال المشترك" الذي يفترض شكلًا نموذجيًا للتكوينات التي تُسهم في تحقيق الهدوء وتقليل الصراعات في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وخلافًا للتحليل الشائع للوضع التاريخي للأزهر باعتباره مجرد "مؤسسة وسيطة" تنتمي للمجتمع وتُمثل مصالحه أمام السلطات؛ تجادل الورقة بأن الأزهر –في صورته المثالية– يُمثل دائرة تجتمع فيها المصالح المتباينة بين الدولة والمجتمع، ولا يستهدف مجرد الضغط لتحقيق مصالح فئة اجتماعية بعينها، كما هو حال المؤسسات الوسيطة؛ ولكنه يستهدف بالأساس تحقيق الهدوء في علاقات المجتمع والدولة، ومنع الانفجارات الثورية الدامية، من خلال دفع الدولة للرضوخ لبعض المطالب المجتمعية، مقابل منحها الشرعية اللازمة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢١ يوليو ٢٠٢٢
تاريخ قبـول النشـر: ٢٣ أغسطس ٢٠٢٢

كلمات مفتاحية:

التاريخ المصري الحديث؛ المؤسسات الدينية في مصر؛ الأزهر؛ الدولة؛ المجتمع

معرّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2022.299633

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

محمد جمال علي. "الأزهر عبر التاريخ: مؤسسة حكومية أم كيان اجتماعي؟ إعادة النظر في تاريخ الأزهر الشريف".- دورية كان التاريخية.- السنة الخامسة عشرة- العدد السابع والخمسون: سبتمبر ٢٠٢٢. ص ١٥٨ – ١٧٥.

Corresponding author: Mohammed_jamal2020@feps.edu.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّارِيخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

لطالما تُستخدم القراءات غير الدقيقة لتاريخ الأزهر في نقد واقع الأزهر وعلاقته بالدولة في العصر الراهن من جانب بعض المعارضين السياسيين أو بعض التيارات الإسلامية أو حتى بعض القيادات الأزهرية والأصوات الأكاديمية التي تدرس المجال الديني. حيث يشيع بين المصريين –على المستويات الشعبية والسياسية وحتى الأكاديمية-أن الأزهر قديمًا، وحتى بداية الخمسينيات من القرن الماضي، كان مستقلًا تمام الاستقلال عن الدولة، ومتحيزًا بشكل كامل للمجتمع ومصالحه وقضاياه، ومساندًا لأي احتجاجات شعبية أو مطالب اجتماعية من الشعب في مواجهة السلطة. ووصل الأمر لأن يدعي البعض أن الأزهر كان ثوريًا كسمة رئيسية له خلال العصور الوسطى.

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة متعمقة لتاريخ الأزهر، ودور علمائه في المجال العام ومواقعهم المتغيرة على محور العلاقة بين الدولة والمجتمع، وذلك منذ افتتاحه الأول عام ٣٦٢هـ في العصر الفاطمي، وصولًا إلى يناير ٢٠١١م/ ١٤٣٢هـ. وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى الإطار النظري الذي تتبناه الدراسة في تحليل دور الأزهر في المجال العام وموقعه على محور العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ حيث يثير هذا الموضوع بعض الجوانب الإشكالية على المستوى النظري؛ فبينما يُفضل بعض الباحثين استخدام مفهوم "المؤسسة الوسيطة" لتحليل دور الأزهر في المجال العام وخاصة في العصور الوسطى، واعتبار الأزهر مؤسسة تنتمي للمجتمع وتُمثله أمام الدولة، بل وتقود الثورات ضد الدولة إذا لزم الأمر، وهو مفهوم يضع الأزهر مع المجتمع في مواجهة السلطة، يتبنى آخرون مفاهيم "السلطة الدينية" لتحليل دور الأزهر باعتباره سلطة عليا توازي أو تنافس قوة الدولة على غرار السلطات الكنسية في أوربا خلال العصور الوسطى، وهو مفهوم يضع الأزهر مع السلطة في مواجهة المجتمع.

وفي المقابل تتبنى هذه الدراسة مفهوم "المجال المشترك" الذي طرحه أستاذ العلوم السياسية المصري إبراهيم البيومي غانم؛ وهو نموذج نظري مثالي لعلاقات الدولة والمجتمع يفترض شكلًا من العلاقة التعاونية بين الطرفين، عرفه الاجتماع السياسي الإسلامي في بعض مراحله التاريخية، وفي بعض تجلياته المؤسسية، فضلًا عن كونه مُستنبطًا من الأصول النظرية والفلسفية للاجتماع السياسي الإسلامي؛ ويُعبر مفهوم المجال المشترك عن تكوينات مؤسسية لا تعتبر حكرًا على أي من المجتمع أو الدولة أو نقطة قوة لأحدهما –أو لأحد تكويناتهما- في مواجهة المكونات الأخرى؛ بل إنه يُعتبر منطقة مُشتركة ((common sphere)، يُسهم الجميع في تكوينها لتتولى وظائف وأدوار تصب في مصلحة جميع هذه الفئات؛ وبذلك يتم تعزيز العلاقات التعاونية على مستوى المجتمع والدولة.

ويحدد الكاتب ثلاثة عناصر رئيسة يتكون منها المجال المشترك، أولها: (القاعدة النظرية المستقلة في أصل وضعها)، "فلا هي من وضع سلطة الدولة، ولا هي من وضع سلطة اجتماعية ما، وإنما مصدرها هو أحكام الشريعة الإسلامية"، وثاني هذه العناصر هو: أن يُسهم في تكوين المجال المشترك الحكام والمحكومون على السواء، فلا يقتصر إنشاؤه على العمل الأهلي أو العمل الحكومي، وإنما يكون باب الإسهام فيه مفتوحًا لكافة الفئات الاجتماعية والسياسية، ولا يُمنع أحد من ذلك، وثالث هذه العناصر هو: تحقيقه للمصالح الجماعية التي تعود بالنفع على المجتمع والدولة معًا، دون أن تضعف من قوة أحدهما لصالح الآخر، أو تُسهم في زيادة قوة طبقة أو تكوين اجتماعي في مواجهة تكوينات اجتماعية أخرى [1].

وكما يبدو فإن هذا النموذج النظري يتحيز لنمط من العلاقات التعاونية بين الدولة والمجتمع، ويرفض النزعة الصراعية في العلاقة بين الطرفين، ويدعى أن الأزهر وغيره من المؤسسات والتكوينات التي أنتجتها الحضارة الإسلامية مثل المدارس العلمية والطرق الصوفية والأوقاف المختلفة كانت شكلًا من أشكال المجال المشترك التي يُسهم في تكوينها الحكام والمحكومون على السواء وتنعكس فيها مصالح الطبقات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

وتستهدف الدراسة الحالية تحليل تفاعلات الأزهر مع الدولة والمجتمع في المجال العام انطلاقًا من هذا التصور النظري للأزهر كمؤسسة مجال مشترك تأسست خلال عصور الحضارة الإسلامية؛ وتمتعت بالأركان الثلاثة المذكورة آنفًا، وهي: القاعدة النظرية الصلبة المتمثلة في حالة الأزهر بالمرجعية الدينية والفقهية التي تُمثل محل اتفاق بين الدولة والمجتمع، وإسهام كل من المجتمع والدولة في تكوين الأزهر ودعمه وتمويله، وأخيرًا السياسات والممارسات التي يتبناها الأزهر والتي من المفترض –نظريًا على الأقل- أن تميل لتعزيز العلاقات التعاونية بين المجتمع والدولة وألا تكون أداة في يد أحدهما في مواجهة الآخر.

وأطروحة المجال المشترك تُقدم نموذجًا نظريًّا يرتكز أساسًا على دراسة موقع وحدة اجتماعية ما على محور علاقات المجتمع والدولة؛ وذلك من خلال قياس ثلاثة عوامل رئيسة، تُحدد موقع هذه الوحدة على ذاك المحور؛ وهذه العوامل هي: الإيمان المشترك بين المجتمع والدولة بقواعد نظرية وفكرية ثابتة، وحجم مساهمة كل من الدولة والمجتمع في تأسيس هذه الوحدة ورعايتها انطلاقًا من هذا الإيمان المشترك، وأخيرًا مدى تمثيل هذه الوحدة لمصالح كل من الدولة والمجتمع، أو أيٍّ منها على حدة[٢].

وتستخدم الدراسة تلك الرؤية النظرية لفهم تحولات موقع الجامع الأزهر -منذ نشأته وحتى قيام ثورة يناير- على محور علاقات المجتمع والدولة، وفي سبيل ذلك تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث بعدد عناصر المجال المشترك المذكورة؛ يدرس المطلب الأول عنصر القاعدة الإيمانية المشتركة بين المجتمع والدولة ودورها في تحديد دور الأزهر وعلمائه في المجال العام عبر العصور، ويتناول المطلب الثاني عنصر الإنفاق على الحياة العلمية وتوجيهها بين المجتمع والدولة، بينما يتناول المطلب الثالث العنصر الأخير، المتعلق بالأدوار الاجتماعية والسياسية لعلماء الأزهر، ومدى إسهامه في تحقيق مصالح كل من الدولة والمجتمع.

أولاً: التحولات المذهبية والأيديولوجية في الدولة والمجتمع كمحدد لموقع الأزهر على محور العلاقة بين الطرفين

نشأ الجامع الأزهر في ظل حالة من الصراع المذهبي على مستوى العالم الإسلامي بين المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي تبنته الدولة الفاطمية، والمذهب السني الذي تبنته الخلافة العباسية، وقد تسبب هذا الصراع في حدوث خلل كبير في علاقات المجتمع والدولة في المجتمعات الإسلامية بين القرنين الرابع والسادس الهجريين؛ حيث تدخلت السلطات بصورة متزايدة لتوجيه الحياة العلمية، وتشكيل عقول رعاياها وأفكارهم العقائدية والفقهية، وهذا الخلل في علاقات المجتمع والدولة عرفه المجتمع المصري خلال العصر الفاطمي خاصة، واستمر خلال الفترات الأولى من الحكم الأيوبي، قبل أن تتلاشى آثاره لاحقًا بعد تراجع الصراع المذهبي.

١/١-الأزهر بين المجتمع والدولة في ضوء الصراع المذهبي في العهدين الفاطمي والأيوبي

تميّز العصر الفاطمي في مصر بالخلاف الواضح بين مذهبي الأمة والدولة؛ حيث قامت الدولة الفاطمية على المذهب الشيعي الإسماعيلي، وحكمت في مصر مجتمعًا يدين مسلموه بالمذهب السني -بغض النظر عن نسبة المسلمين أصلًا بين المصريين آنذاك-؛ الأمر الذي كانت له بالتأكيد دلالات وانعكاسات مهمة على علاقات المجتمع والدولة في مصر الفاطمية، وعلى موقع الأزهر وعلمائه على محور هذه العلاقات. فقد مثّل الجامع الأزهر المرجعية الثقافية والعلمية للدولة الفاطمية، والأداة الدعائية للمذهب الشيعي الذي تتبناه هذه الدولة[٣]، كما كان يُستخدم لإذاعة الأخبار السياسية وقرارات الحاكم وتوجيهاته، وإعلان دخولها حيز التنفيذ[٤]؛ أي أن الجامع الأزهر بدأ جزءًا أصيلًا من المجال السياسي، مرتبطًا -أشد الارتباط- بالسلطة الحاكمة ومذهبها، كما استمر على هذه الحال طوال سنوات الحكم الفاطمي لمصر.

وعلى الرغم من أن سنوات الحكم الفاطمي لمصر لم تشهد صراعًا واضحًا مباشرًا بين الحكام والرعية يهدف إلى إجبار المصريين على اعتناق المذهب الشيعي الإسماعيلي بالإكراه؛ خاصة أن الغزو الفاطمي لمصر تم بصورة سلمية دون أية مقاومة عسكرية، ولاقى استبشارًا وترحيبًا من المصريين الذين كانوا يعانون من فوضى وانهيار الحكم الإخشيدي في مراحله النهائية[٥]؛ إلا أن طبيعة المذهب الشيعي الإسماعيلي الذي تبنته هذه الدولة، وطبيعة العلاقة بين علماء المذهب والإمام الحاكم وفقًا للمعتقد الإسماعيلي، تُعد ذات دلالات قوية على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في ظلال هذا الحكم.

فالحاكم في المعتقد الإسماعيلي هو إمام معصوم يجمع السلطتين الدينية والسياسية[٦]؛ حيث يمتلك حقًا أصيلًا في حكم الأمة وقيادتها كونه منحدرًا من سلالة النبي من أبناء علي وفاطمة؛ بصورة مطابقة لفكرة الحكم بالحق الإلهي؛ وهو المسئول الأول عن تفسير الرسالة الإسلامية على مر العصور خلفًا للنبي[٧]؛ فيُمثل بذلك المرجعية العليا لعلماء المذهب؛ ومن ثم فإن قدرة هؤلاء العلماء على بناء "مجال مشترك" بين الحاكم والرعية يُمكنهم من خلاله تبني بعض مطالب واعتراضات الرعية تجاه سياسات الحاكم محدودة للغاية إن لم تكن منعدمة؛ بينما ينحصر غالب حضورهم في المجال العام على الدعوة لمذهبهم الذي يتضمن التسليم المطلق للإمام الحاكم.

وكذلك يرفض المذهب الإسماعيلي مبدأ "الإجماع" كمصدر من مصادر التشريع؛ لأن مجموع الأمة في ذاته ليس معصومًا من الخطأ؛ كونه مجموع أفراد غير معصومين، بينما الإمام وحده هو المعصوم من الخطأ والزلل، وأنه هو الضامن للأمة من الانحراف والوقوع في الزلل؛ لأنه امتداد للنبوة واختيار من الله تعالى[٨]، فضلًا عن استحالة حصول الإجماع لكون الاختلاف أمر طبيعي بين البشر، وأنه لا دليل عليه في القرآن والسنة بل إنه مخالف لهما[٩]. وكما أشارت الدراسة آنفًا، فإن نظرية الإجماع في الفقه السني -إلى جانب قيمتي الحرية والشورى- تُعد من أهم عوامل البناء النظري للمجال العام في المجتمع الإسلامي[١٠]؛ وبالتالي فإن نقضها واستبدالها بقول الإمام الفرد يُعتبر قضاءً على المجال العام ذاته، بما فيه تكوينات المجال المشترك، وتكريسًا للاستبداد السياسي والدولة الدينية الثيوقراطية.

ومع صعود نجم صلاح الدين الأيوبي وسقوط الدولة الفاطمية عام ٥٦٧هـ، استمرت آثار الصراع المذهبي السني والشيعي تُلقي بآثارها السلبية على علاقات المجتمع والدولة في مصر الأيوبية؛ ففي سبيل التأكد من عودة مصر بالكامل إلى الحاضنة السنية وخلافتها العباسية، عزم صلاح الدين الأيوبي على القضاء على كافة مظاهر التشيع في مصر، مع تعزيز نشر المذاهب الفقهية السنية، وبخاصة المذهب الشافعي الذي يتبناه صلاح الدين، ونتجت عن ذلك سياسات رأى البعض تشابهها الكبير مع سياسات توجيه الحياة العلمية التي اتبعها الفاطميون لأغراض مذهبية[١١]. وبالتالي فإن الصراع المذهبي الذي عرفه العالم الإسلامي في القرنين الرابع والخامس الهجريين ألقى بظلاله السلبية على علاقات المجتمع والدولة في مصر؛ حيث غاب الاتفاق بين الأمة والدولة حول قواعد إيمانية مشتركة يتم الاستناد إليها في إنشاء ورعاية تكوينات اجتماعية تُمثل مجالًا مشتركًا بين المجتمع والدولة.

١/٢-الأزهر بين المجتمع والدولة بعد تراجع الصراع المذهبي في العصرين المملوكي والعثماني

في أواخر العصر الأيوبي وبدايات العصر المملوكي تراجع الصراع المذهبي السني الشيعي بعد استقرار الحكم السني في مصر، وبدأت علاقات المجتمع والدولة تأخذ شكلًا طبيعيًّا يتمتع فيه العلماء بنفوذ اجتماعي كبير، يكتسبونه أساسًا من شهرتهم العلمية بين أبناء المجتمع، وقدرتهم على إضفاء الشرعية أو نزعها عن الحكام وسياساتهم، إلى جانب ما يُقدمه لهم الحكام من دعم بدوافع بعضها إيمانية بحتة، تعكس وجود القاعدة النظرية الصلبة التي يتأسس عليها المجال المشترك.

فثمة بعض الشواهد التاريخية التي تؤكد أن إقدام عمال الدولة على وقف ممتلكاتهم على العلماء لم يقتصر على الدوافع البرجماتية، وأن ثمة دوافع اعتقادية تتمثل في ابتغاء الثواب من الله ودعم العلم الذي يخدم الدين[١٢]، كما أن ثمة شواهد تاريخية كثيرة تؤكد احترام الكثير من الأمراء للعلماء وتبجيلهم؛ لما هو معروف عن هؤلاء العلماء والأولياء من كرامات؛ حيث يخشى هؤلاء الأمراء من حلول اللعنات عليهم إذا ما أغضبوا أولئك العلماء[١٣]، وهو اعتقاد تشارك فيه الحكام مع الرعية، واستفادت منه فئة العلماء بصورة كبيرة، مكنتهم من القيام بدور الوساطة بين الحاكم والرعية، وجعلت منهم جماعة صلبة صعبة المراس، وهذا بخلاف ما سيكون عليه الوضع من تعدد التيارات الفكرية والأيديولوجية، مع الدخول في مرحلة الحداثة في بدايات القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي.

١/٣-الأزهر بين المجتمع والدولة في ضوء الصراعات الأيديولوجية في مصر الحديثة

نظرًا للصدمة الحضارية الهائلة التي سببتها الحملة الفرنسية للمجتمع المصري، فقد دخلت مصر مرحلة التحديث التي قادها محمد علي بأسلوب ثوري استبدادي؛ يهدف لتقوية قبضة الدولة وتحكمها في كافة الفعاليات الاجتماعية، وبناء نخبة جديدة تُمكّنه من قيادة المجتمع والدولة نحو التحديث على النمط الأوربي، وقد أسفر ذلك -مع مرور الزمن- عن نشوء صراعات جديدة في المجال العام المصري، لم يكن لها فيه مكان من قبل، وعلى رأسها الصراع حول هوية الدولة والخلافات الأيديولوجية[١٤].

لم يعد علماء الشريعة من طلاب الأزهر وخريجيه يمثلون النخبة القانونية الوحيدة في مصر؛ حيث نشأت نخبة قانونية وثقافية جديدة، تلقت تعليمها في المدارس الحديثة التي تم إنشاؤها لتدريس المعارف القانونية والأدبية الغربية، وهي نخبة وجدت مكانها في النظام الاجتماعي الحديث الذي كان قيد التشكل، في مقابل نخبة علماء الشريعة، التي ظلت قائمة بأسلوبها القديم، دون جهود تجديدية تُذكر من شأنها تمكين العلماء من الاجتهاد والنظر في قضايا المجتمعات، بدلًا من الاكتفاء بمناقشة القضايا التراثية القديمة الموجودة بكتب الفقهاء المتقدمين[١٥]، ومع ذلك فقد ظلت هذه النخبة الدينية متمتعة بقدرة كبيرة على الضبط الاجتماعي والتأثير في قطاعات

مجتمعية واسعة، وإن بدرجة أقل مما كانت عليها قبل الدخول في عصر الحداثة.

نتج عن ذلك انقسام المجتمع فكريًّا وأيديولوجيا إلى تيارات ثقافية وفكرية متناحرة، وعجزت النخب المصرية حتى عن الاتفاق حول هوية البلاد وانتمائها الحضاري[١٦]؛ ومن ثم تعرّض العنصر الأول من عناصر المجال المشترك –نقصد القاعدة الإيمانية المشتركة- إلى انهيار شبه كامل، بعد أن بات الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية أو الانتماء للهوية العربية الإسلامية ذاته -وهي القواعد النظرية التي تأسس عليها النفوذ الاجتماعي والسياسي لعلماء الشريعة- محل جدال بين التكوينات والنخب الاجتماعية الحديثة.

أما عن السلطة، فقد بقيت على حال أقرب في الفكر والسلوك إلى النخبة العلمانية، مع محاولات لإرضاء النخبة الدينية، أو استخدامها سياسيًّا لإضفاء الشرعية الدينية على سياساتها، وهو أمر تفاوتت قدرات الحكومات المتعاقبة على النجاح فيه وفقًا للظروف السياسية والاقتصادية المُحيطة. فخلال عقود الدولة الحديثة تبلور مفهوم (الوسطية) كإطار فكري جامع لنمط التدين الذي يُمثله الأزهر، والذي ترتضيه الدولة وتتبناه[١٧]، خاصة في مواجهة جماعات الإسلام السياسي التي ظهرت نتيجة لتراجع دور علماء الأزهر في المجتمع، وحرمت الأزهر وعلماءه ومنهجه من الانفراد بالخطاب الديني في مصر؛ لتنشأ خطابات دينية متعددة بتعدد المدارس التي تنتمي إليها؛ من سلفية وإخوانية وجهادية وتكفيرية وغيرها[١٨]، وهي خطابات لقي بعضها رواجًا بين المصريين على حساب الخطاب الأزهري، الذي بات مُتسمًا بالتبعية للسلطة وعدم الفعالية الاجتماعية، في مقابل خطابات الجماعات الأخرى التي اتسمت بالفعالية والالتحام بمشكلات الجماهير وقضايا العالم الإسلامي، فضلًا عن ارتباط بعض هذه الخطابات بطابع ثوري معارض للسلطات العاجزة عن تحقيق النهضة؛ بسبب مشكلات الفساد والاستبداد، وكان ذلك أحد عوامل قوة هذه الخطابات وانتشارها بين قطاعات واسعة من الشباب.

ثانيًا: الأزهر بين التبعية والاستقلال: رعاية السلطة ودعم المجتمع

يتتبع هذا المبحث التحولات في طبيعة الإنفاق على الأزهر وعلمائه على مر العصور، وأثره في تحديد علاقة الأزهر بكل من المجتمع والدولة، انطلاقًا من إسهام كل منهما في دعم وتوجيه الحياة العلمية.

١/٢-احتكار السلطة لتوجيه الحياة العلمية في العصرين الفاطمي والأيوبي

إذا كان التعليم في معظم فترات التاريخ الإسلامي قد تميز بطابعه المجتمعي، المُستقل نسبيًّا عن توجهات الدولة؛ ومن ثم كان قادرًا على تخريج نُخبة متعلمة احتلت الموقع المركزي في المجال العام، واعتبرتها الأمة جديرة بالتعبير عنها وتمثيلها أمام الحُكّام، فإن التعليم في الدولة الفاطمية لم يكن على هذه الشاكلة؛ إذ توجهت الدولة بدعمها لقطاعات تعليمية هادفة إلى تخريج نُخبة من العلماء الشيعة، الذين يقومون بنشر المذهب الإسماعيلي بين أبناء المُجتمع المصري، وبالتالي ظل هؤلاء العلماء يُمثلون طبقة خارجة عن المجتمع المصري، وليست مُندمجة فيه، أو مُعبرة عنه، كما هو الوضع الطبيعي للعلماء في أوساط الأمة الإسلامية، كما أنه كان طبيعيًّا ألا يشارك المجتمع في دعم وتمويل تعليم وتنشئة هذه الطبقة من العلماء، وبالتالي حدث الانفصام بين المجتمع والدولة في القطاع التعليمي، بعد أن كانت دور العلم أحد أهم ثمار التعاون المشترك بين المجتمع والدولة.

اتسم التعليم في الأزهر الفاطمي منذ بداياته وحتى نهاية الدولة الفاطمية بالتدخل الحكومي في كل شئونه الداخلية، بدءًا من تحديد المواد التي ينبغي تدريسها، مرورًا بالأساتذة الذين يُدرّسون بالأزهر؛ والذين تُشترط فيهم الموثوقية من قبل السلطات الحاكمة، وانتهاءً باختيار -أو على الأقل إقرار السلطات- للكتب التي يقوم هؤلاء العلماء بتدريسها في الجامع الأزهر[١٩]، كما أوقفت الدولة أوقافًا كثيرة على الجامع، وتم تعيين خمسة وثلاثين عالمًا شيعيًّا إسماعيليًّا لتدريس الفقه على مذهب الفاطميين، إلى جانب دراسة الأدب واللغة والعقائد الشيعية، وأُطلق على هؤلاء العلماء اسم (المجاورون)، بعد أن بُنيت لهم المساكن والبيوت إلى جوار الجامع، ومُنحوا من العطايا والأرزاق ما يكفيهم ويغنيهم؛ وذلك بغرض إغراء غيرهم من العلماء وطلاب العلم في العالم الإسلامي لطلب مجاورة الأزهر والارتحال إليه واعتناق مذهبه[٢٠]، كما جاء ذلك في إطار سعي الفاطميين لتحويل القاهرة -باستخدام الجامع الأزهر- إلى حاضرة علمية شيعية منافسة لكل من بغداد وقرطبة السنيتين، في إطار المنافسة المذهبية المشتعلة آنذاك[٢١].

وبسقوط الدولة الفاطمية لم تنته آثار الصراع المذهبي المذكور؛ ففي سبيل القضاء على آثار التشيع الفاطمي في مصر، وفي سبيل تعزيز النفوذ السياسي لدولته الجديدة وحمايتها من

فلول الفاطميين الشيعة، الذين حاولوا إشعال الثورات ضده، قام صلاح الدين الأيوبي بالتدخل الصارم في الحياة العلمية وتوجيهها -وليس مجرد رعايتها ودعمها- بما يخدم توجهاته المذهبية ونفوذه السياسي، فقام بتشييد عشرات المدارس التي تُدرّس الفقه على المذاهب السنية المختلفة، والتي باتت تنتشر في كافة ربوع البلاد؛ بحيث صارت المصدر الأكثر حضورًا - إن لم يكن الأوحد- للتعليم في مصر في ذلك التوقيت، وهي سياسات رأى البعض تشابهها الكبير مع سياسات توجيه الحياة العلمية التي اتبعها الفاطميون لأغراض مذهبية[٢٢].

كما عملت الدولة الأيوبية على إضعاف كل رمز فاطمي شيعي تركه الفاطميون وراءهم، فكان الإهمال من نصيب الجامع الأزهر في هذه المرحلة، فلم يعد الجامع الرسمي للدولة بعد أن تم إيقاف صلاة الجمعة فيه طوال عهد الدولة الأيوبية التي استمرت مئة عام، وإن احتفظ ببعض المهام التعليمية البسيطة، إلى جانب اتخاذ أروقته مسكنًا للطلاب الغرباء الذين أتوا إلى مصر لطلب العلم في المدارس الأيوبية الجديدة[٢٣]، ومع ذلك فإن الحياة العلمية والثقافية في مصر لم تتضرر بإغلاق الأزهر؛ نتيجةً للاهتمام الأيوبي الكبير بدعم المدارس العلمية الجديدة، واستدعاء أفاضل العلماء في العالم الإسلامي السني إليها[٢٤].

هذا الاهتمام الأيوبي الشديد بتوجيه الحياة العلمية يُصنّفه البعض في إطار حركة الإصلاح والتجديد التي شهدتها الأمة الإسلامية، والتي بدأت على يد الدولة الزنكية في الشام؛ حيث عملت على إصلاح التعليم وتطهير الأمة من الأفكار والعقائد "الفاسدة"؛ تجهيزًا لها للمواجهة الفاصلة مع الصليبيين واسترداد بيت المقدس[٢٥]؛ ومع ذلك فإن ما يهم في هذا المقام -وفي إطار تحليل لدور العلماء في ضبط علاقات المجتمع والدولة- هو أن السلطات في هذه المرحلة تحكمت بقوة في عملية توجيه الحياة العلمية والثقافية، وتشكيل معتقدات الأمة وأفكارها في إطار الحرب المذهبية السنية - الشيعية من جهة، والحرب الإسلامية الصليبية على بيت المقدس من جهة أخرى، ومن هنا تفقد المدارس العلمية باعتبارها من أهم تكوينات المجال المشترك بين المجتمع والدولة أحد أهم دعائمها، وهو الإنفاق المشترك عليها بين المجتمع والدولة؛ إذ تحتكر الدولة النصيب الأعظم من هذا الإنفاق، وتقوم بموجبه بتوجيه الحياة العلمية وفقًا لانتماءاتها المذهبية وتوجهاتها السياسية.

٢/٢-إسهام المجتمع في توجيه الحياة العلمية في العصرين المملوكي والعثماني

بعد انتهاء حكم الأيوبيين عام ٦٥٧هـ، واصل المماليك الدعم الكبير الذي بدأه الأيوبيون للمدارس السنية وعلمائها، ولكن ليس بدافع الصراع المذهبي كما كان حال الدولة الأيوبية في بدايتها؛ ولكن كان الدافع الرئيس هو اكتساب الشرعية اللازمة للحكم المملوكي الجديد، والقضاء على الصورة الذهنية الراسخة عنهم في عقول المصريين كعبيد ومرتزقة، وهي وصمة عار لم يكن انتصارهم في عين جالوت، ولا إقرار الخليفة العباسي لسيادتهم على مصر كافيين لمحوها[٢٦].

وقام الظاهر بيبرس بإعادة الجامع الأزهر إلى دائرة الاهتمام مرة أخرى، مُقدِّمًا له الدعم اللازم؛ استثمارًا لموقعه الاستراتيجي في قلب القاهرة، والذي يجعله جديرًا بأن يكون المسجد الجامع والمدرسة الأم في الدولة المملوكية الجديدة، خاصة بعد تحول مركز الثقل السياسي والثقافي والاقتصادي من بغداد إلى القاهرة؛ حيث إن انهيار الدولة العباسية في بغداد بعد الغزو التتري أسفر عن عودة مصر وموانئ البحر الأحمر مجددًا إلى مركز اهتمام التجارة العالمية بين الشرق والغرب بعد أن كان الخليج الفارسي قد احتل هذا الموقع؛ بسبب السياسات الاقتصادية للدولة العباسية؛ مما أكسب مصر مكانة كبيرة على المستوى العالمي، انعكست في قوة الدولة المملوكية الناشئة اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا[٢٧].

كما أن فاجعة الغزو المسيحي للأندلس، وسقوط كل مدنها عدا غرناطة آنذاك، وانهيار ما كان فيها من مساجد ومدارس عملاقة، وعلى رأسها جامع قرطبة، أدى كل ذلك إلى احتلال الجامع الأزهر موقع الزعامة العلمية والثقافية لمدارس العالم الإسلامي، خاصة بعد إيوائه لرموز العلماء الذين جاءوه من الشرق والغرب، وعلى رأسهم العلامة الشهير عبد الرحمن بن خلدون، الذي ألقى دروسه في الأزهر وعدد من المدارس المصرية، وتولى منصب قاضي قضاة المالكية في العهد المملوكي[٢٨].

وانطلاقًا من هذه اللحظة التاريخية التي ظهرت فيها دولة المماليك وقويت شوكتها في مصر، سيُصبح الجامع الأزهر - وسيستمر- المسئول الأول عن تخريج النخبة الدينية وعلماء الشريعة في مصر[٢٩]، وستتزايد مظاهر الاحتفاء المجتمعي بالأزهر وعلمائه، وأشكال الدعم المادي والمعنوي الذي يقوم المجتمع بتقديمه لهم؛ حيث تذكر المصادر التاريخية أن التجار والميسورين كانوا يتعهدون علماء الأزهر وطلابه بالرعاية

المادية، ويغدقون عليهم من الذهب والفضة، فضلًا عن ألوان الطعام المختلفة؛ تقربًا إلى الله، ودعمًا للعلم والعلماء[٣٠]، كما أن إدارة الجامع الأزهر -ممثلة في ناظره الأمير الطواشي بهادر[٣١]- عملت على توفير مصادر تمويل ذاتية للجامع وعلمائه، وذلك من خلال إصدار قرار بتحويل ممتلكات كل مجاور من مجاوري الأزهر بعد موته للإنفاق على طلاب العلم بالجامع الأزهر، وذلك في حالة عدم وجود ورثة لهذا المتوفى[٣٢]، وهو مظهر من مظاهر تنويع مصادر تمويل الأزهر وعلمائه، وعدم قصرها على تبرعات المحسنين من أبناء المجتمع، أو من رموز السلطة.

وفي العصر العثماني تراجع -نسبيًّا[٣٣]- الدعم المالي الحكومي للأزهر؛ نتيجة ما تميزت به سياسات الدولة العثمانية بشكل عام من عدم الاهتمام بالتدخل المباشر في القطاعات الخدمية –بالمفهوم الحديث- مثل الصحة والتعليم وغيرها، بينما تركزت أوجه الإنفاق الحكومي في الأنشطة الإدارية والعسكرية بشكل رئيس[٣٤]. وفي الوقت ذاته، تزايد الدعم المعنوي للجامع الأزهر من قبل السلطات العثمانية؛ فقد احترم العثمانيون حرمة الأزهر ومكانته المقدسة في نفوس المصريين منذ اللحظات الأولى لفتحهم البلاد؛ حيث حظي بالأمان كل من لاذ بالجامع الأزهر وقت دخولهم القاهرة[٣٥]، كما لم يعبث العثمانيون بأوقاف الأزهر التي ورثها من عصر المماليك، والتي صارت حقًّا خالصًا للأزهر وعلمائه، بعد أن كانت من قبل تُعتبر في أغلب الأحيان منّة من الحاكم وإحسانًا منه على الرعية[٣٦]؛ مما أورث الأزهر قدرًا من الاستقلال في إدارة شئونه المالية والعلمية مقارنة بالعصور السابقة[٣٧].

وفي الوقت ذاته تزايد الإنفاق المجتمعي على الجامع الأزهر بصورة كبيرة؛ حتى ذكر الرحالة العثماني أوليا جلبي في حديثه عن الأزهر أن "أوقافه هائلة، يقصر اللسان عن وصفها"، كما كان للواقفين من أبناء المجتمع رأي فيما يختصون به أوقافهم من أنواع العلوم التي يتم تدريسها والمشايخ الذين يتولون التدريس[٣٨]، وكذلك ذكر أن المصريين من شدة إيمانهم بفضل الأزهر كانوا يتصدقون عليه كثيرًا، ويؤدون زكاة أموالهم له، وأن الصرر والعطايا كانت ترسل إلى الجامع وعلمائه من سائر الأقاليم المصرية[٣٩]، وذلك من مظاهر الارتباط المجتمعي الشديد بالجامع الأزهر وعلمائه، خاصة في العصر العثماني.

أما عن الإشراف على أوقاف الجامع الأزهر فقد كانت مهمة ناظر الأزهر بشكل رئيس، ومع ذلك فقد شاركه فيها علماء الأزهر، ممثلين في شيوخ الأروقة الذين أشرفوا على إدارة الأوقاف المخصصة لأروقتهم، وقد أتاح هذا الإشراف لكبار العلماء وصغارهم على أموال الأوقاف فرصًا لزيادة دخولهم وتحسينها[٤٠]، فضلًا عن ذلك فإن المجاورين الفقراء مارسوا رقابة صارمة على أموال الأوقاف وتوزيعها؛ حيث لم يكن هؤلاء يصبرون على تأخر جراياتهم ومرتباتهم، فيقومون بإغلاق الجامع، وتعطيل الدراسة وإحداث الضجيج؛ بل وصل الأمر في إحدى المرات إلى احتجاز أحد كبار العلماء، وهو الشيخ محمد العروسي؛ احتجاجًا على تأخر جراياتهم، وهو ما تكون نتيجته غالبًا الانصياع لرغباتهم وتنفيذها[٤١].

وجدير بالذكر أيضًا أن الإنفاق على الأزهر في العصر العثماني لم يقتصر على التمويل المصري المحلي فقط؛ بل تلقى الجامع الأزهر تمويلًا كبيرًا من سلاطين المسلمين، مثل سلطان المغرب، الذي كان يرسل أموالًا وصدقات كثيرة بشكل دوري؛ ليتم توزيعها على طلاب العلم بالجامع الأزهر[٤٢]، ولعل من أهم أسباب ذلك فتح الأزهر لأبوابه أمام طلاب العلم من جميع أنحاء الأمة الإسلامية، التي سُميت أروقة الجامع بأسماء أبنائها، مثل رواق المغاربة والشوام والأتراك والجاوة وغيرها، وهو ما يؤكد أن الجامع الأزهر مثّل أحد تكوينات تعزيز العلاقة التعاونية بين بلدان الأمة الإسلامية جمعاء، وليس بين الفئات المجتمعية المصرية وحدها[٤٣].

وفي العصر العثماني تزايد نفوذ الجامع الأزهر بشكل كبير، وصار المدرسة الأم في مصر التي تتركز فيها كافة أشكال الدعم، وينصرف إليها طلاب العلم عن غيرها من المدارس، كما ابتدع الحكام العثمانيون منصب شيخ الأزهر؛ ليكون بمثابة المُمثّل للعلماء لدى السلطات، وذلك في إطار السياسات العثمانية الثابتة في التعامل مع أتباعهم؛ حيث كانوا يُفضلون التعامل مع طوائف وجماعات منظمة، ولها قيادات موحدة تتحدث باسمها[٤٤]، كما أن العثمانيين حافظوا على استقلال الأزهر وشيخه، فظل تعيين شيخ الأزهر شأنًا خاصًّا لعلماء الأزهر، يختارونه فيما بينهم، وليس للسلطان أو الوالي حق التدخل المباشر في تعيينه[٤٥]، كما أنهم لم يشترطوا انتماء شيخ الأزهر للمذهب الحنفي -الذي هو مذهب الدولة الرسمي والمتبع في التشريع والقضاء- احترامًا للتنوع المذهبي الذي يتميز به النظام التعليمي بالجامع الأزهر[٤٦].

كما برزت في العصر العثماني الجهود الأهلية الحرة في دعم الحياة العلمية والثقافية؛ حيث قام الأثرياء بإنشاء العديد من المدارس العلمية المستقلة والمنتشرة في ربوع البلاد، بعد أن تلاشى وجود تلك المدارس المدعومة من الدولة -والتي كانت

قائمة ومنشرة في العصرين الأيوبي والمملوكي- حيث اختصت تلك المدارس الجديدة بتدريس العلوم المختلفة وفقًا للمنهج الأزهري، كما تولى التدريس في هذه المدارس خريجو الجامع الأزهر، الذين أنهوا دراساتهم في القاهرة وعادوا إلى أقاليمهم لنشر العلوم الأزهرية فيها[٤٧]، ولممارسة أدوارهم الاجتماعية المهمة في مجتمعاتهم المحلية، وهو ما كان له أثر كبير في تحكّم الجامع الأزهر ومنهجيته العلمية في تشكيل عقول المثقفين المصريين وتربية النشء؛ ومن ثم في تكوين الشخصية المصرية ذاتها.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الصراع المذهبي الذي سيطر على الحياة العلمية في العصرين الفاطمي والأيوبي تسبب في تدخل الدولة بصورة كبيرة في توجيه الحياة العلمية؛ ومن ثم التحكم شبه الكامل في العلماء، وحرمان المجتمع من الإسهام في توجيه الحياة العلمية بما يخدم مصالحه؛ ومن ثم حرمان الكيانات العلمية والعلماء من القيام بوظيفة المجال المشترك، الكفيلة بتحقيق التوازن في علاقات المجتمع والدولة، بينما في العصرين المملوكي والعثماني -ومع تراجع الصراع المذهبي- تمكن المجتمع من الإسهام في توجيه الحياة العلمية، والارتباط بعلاقات وثيقة مع العلماء ومدارسهم.

٣/٢-إخضاع التعليم الأزهري لبيروقراطية الدولة في العصر الحديث

في إطار سعي محمد علي لتأسيس دولته الجديدة على أسس علمية؛ لمسايرة التطور العالمي، قام بتأسيس مدارس حديثة لتدريس العلوم العسكرية والهندسية وغيرها، كما قام بإرسال البعوث التعليمية لنقل المعارف الغربية المتطورة إلى مصر، من خلال الطلاب المبعوثين، وقد كانت تلك السياسات التعليمية البوابة الأولى لظهور نخبة حديثة يرتبط ولاؤها الكامل بالدولة التي تتولى الإنفاق الكامل عليهم، وتتولى تعيينهم، والاستفادة منهم في جهاز الدولة الحديث[٤٨]، ويرى البعض أنه بوقوع مصر في براثن الاحتلال الإنجليزي ومقدماته - من تدخلات اقتصادية وثقافية في الشأن المصري، وتزايد إنشاء المدارس الأجنبية التي تشرف عليها الإرساليات التبشيرية وغيرها- اتسمت هذه النخبة الحديثة بالطابع التغريبي العلماني، خاصة بعد أن باتت أغلب دراساتها متركزة في المعارف الأدبية والاجتماعية الغربية، وليس مجرد المعارف والعلوم الطبيعية والهندسية[٤٩]. في عهد محمد علي تم تشكيل النواة الأولى لما يعرف حاليًا بوزارة التربية والتعليم، من خلال إنشاء (لجنة شورى المدارس)، ثم (ديوان المدارس)؛ وذلك للإشراف على تلك المدارس الحديثة، وخصصت لها نصيبًا معينًا من الموازنة العامة، ظل يتزايد مع مرور الزمن ومع تضخم الجهاز الإداري للدولة[٥٠].

ونظرًا لمقتضيات التحديث كان طبيعيًّا أن تلتفت الدولة إلى الأزهر وعلمائه ونظامه التعليمي؛ بهدف إجراء بعض التعديلات التي تُحكم سيطرة الدولة على نظام التعليم بالأزهر؛ ليتوافق مع النظام الاجتماعي الحداثي الجديد المُزمع تأسيسه؛ والذي يتسم بتزايد النزعة المركزية التي تستهدف تعزيز سيطرة الدولة ومؤسساتها البيروقراطية الحديثة على كافة الفعاليات الاجتماعية والمؤسسات الأهلية؛ فبدأت عملية سن القوانين المُنظمة للجامع الأزهر ونظام الدراسة فيه؛ حيث صدر أول قانون نظامي للأزهر ١٢٨٨هـ / ١٨٧٢م؛ ليقوم بتنظيم عملية الامتحان والإجازة لطلاب العلم بالجامع الأزهر، وتعددت القوانين المنظمة للعملية التعليمية بالجامع الأزهر بعد ذلك، وكان أبرزها القانون الذي صدر في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني عام ١٣١٢هـ / ١٨٩٥م، والذي فرض على شيخ الأزهر -لأول مرة- أن يعمل من خلال مجلس للإدارة، يكون في عضويته موظفان حكوميان؛ وذلك بهدف إحكام سيطرة السلطات ورقابتها على مجريات الأمور داخل الجامع الأزهر، كما ظهر ذلك بوضوح فيما تم النص عليه في بعض هذه القوانين من فصل بين الدين والدنيا، والرغبة في حصر اختصاص علماء الأزهر في الشأن الديني والتعبدي المحض بعيدًا عن الأمور السياسية؛ حيث نص قانون رقم (١٠ لسنة ١٩١١) –الذي تم به تأسيس هيئة كبار العلماء- على أن "كل وما خُلق له؛ أهل الدين للدين وأهل الدنيا للدنيا"[٥١].

كما عملت الدولة –في عهد محمد علي خاصة-على التحكم في أرزاق علماء الأزهر التي كانت تضمنها لهم الأوقاف؛ حيث تم إلحاق بعض الأوقاف الموقوفة على الأزهر للإدارة الحكومية، على أن تقوم الحكومة بتعويض العلماء عن ريعها بمرتبات نقدية مما يُسمى "فائض الرزنامة"، وكان ذلك أول مظاهر تلقي العلماء مرتباتهم من الحكومة كحال الموظفين الحكوميين[٥٢].

ومن جهة أخرى، ومن أجل مزيد من التحكم في تشكيل النخب التي ستتولى الوظائف في الجهاز الحكومي، تم إنشاء مدرسة القضاء الشرعي لتتحكم في تكوين قضاة المحاكم الشرعية، كما تم تأسيس كلية دار العلوم لتتحكم في تخريج المتخصصين في اللغة العربية، وهي مدارس بدت منافسة للجامع الأزهر، الذي لن يتمكن طلابه من الحصول على وظائف قضائية دون الالتحاق بمدرسة القضاء الشرعي، ومن الحصول

على وظائف تدريس اللغة العربية في المدارس الحديثة دون الالتحاق بمدرسة دار العلوم، وهاتان المدرستان تنتميان - بشكل كامل- للمجال الحكومي، وتتولى الدولة الإنفاق عليهما بشكل كامل؛ تكريسًا لهيمنتها على توجيه الحياة العلمية، وذلك قبل أن يقوم الملك فؤاد عام ١٩٢٣ بإصدار قرار بإلحاق مدرسة القضاء الشرعي بالجامع الأزهر مرة أخرى، في إطار مساعيه للتقارب مع العلماء في إطار صراعه مع حزب الوفد وحكومته[٥٣].

وعلى الرغم من كل ما سبق ذكره عن مساعي دولة محمد علي لتكريس هيمنتها على الأزهر والحياة العلمية، إلا أن المجتمع لم يفقد دوره في توجيه الحياة العلمية بشكل كامل إلا بعد يوليو ١٩٥٢م / ١٣٧١هـ، كما أن الدولة وممثليها مع ذلك لم يتخلوا بالكامل عن دعم الأزهر وعلمائه، من خلال وقف ممتلكاتهم للإنفاق عليه وعلى سائر قنوات التعليم الشرعي؛ فمنذ تزايد التدخلات الأجنبية في الشأن المصري -وصولًا إلى الاحتلال الإنجليزي- فتحت السلطات أبواب الدعم الحكومي والمجتمعي للكتاتيب ومدارس التعليم الشرعي بما فيها الأزهر؛ حتى أن الخديوي إسماعيل أوقف أوقافًا هائلة لدعم العلوم الشرعية ومدارسها وكتاتيبها في مختلف المحافظات، وكذلك فعل سعد زغلول إبان توليه منصب وزير المعارف، وكان ذلك في إطار المواجهة الاقتصادية والثقافية مع المحتل الإنجليزي والإرساليات التبشيرية المدعومة من قِبَله، كما أن الفئات الاجتماعية المختلفة تزايدت أوقافها على الأزهر بصورة كبيرة في تلك الفترة، خاصة مع اتساع نطاق الملكية الخاصة في ذلك التوقيت؛ ونتيجة لذلك لم يُحرم الأزهر من أوقافه بشكل كامل، وظل متمتعًا بقدر من الاستقلالية، مكّنت علماءه من ممارسة أدوار اجتماعية وسياسية مهمة، وإن جاءت في سياق صراعي استقطابي في ظل الازدواجية التعليمية، وفي ظل غياب الاتفاق المجتمعي حول الهوية والقواعد الإيمانية المشتركة[٥٤].

في العهد الناصري تم إلحاق كافة الأعيان الموقوفة إلى الجهاز البيروقراطي للدولة، ومن ثم أصبحت الدولة هي الجهة الوحيدة المنوط بها التخطيط للعملية التعليمية وتوجيهها[٥٥]، كما تم إلغاء القضاء الشرعي؛ ومن ثم القضاء على أهم مصادر الرزق والوجاهة الاجتماعية لطلاب الأزهر وعلمائه، وباتت الفرص الوظيفية لطلاب الأزهر محدودة بصورة غير مسبوقة؛ مما مثّل تهديدًا كبيرًا لاستقرار النظام الناصري، دفعه للسعي الجاد نحو احتواء هذه النخبة الدينية، وإدماجها في النظام السياسي الجديد[٥٦]. وبموجب قانون تنظيم الأزهر لعام ١٩٦١م، تحوّل الأزهر إلى مؤسسة دينية حكومية، مرتبطة بالسلطة السياسية بدرجة أكبر بمراحل مما كانت عليه من قبل؛ حيث بات الأزهر يملك تنظيمًا إداريًّا مُحكمًا وتابعًا لجهاز الدولة البيروقراطي، كما اعتُبر علماؤه موظفين حكوميين، يتلقون رواتبهم من الدولة فقط ومباشرةً، وصار تعيين شيخ الأزهر مسئولية رئيس الجمهورية وحده، ويتم اعتباره بدرجة وزير، إلى جانب إلغاء هيئة كبار العلماء، واستبدال مجمع البحوث الإسلامية بها[٥٧].

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التي من شأنها القضاء على استقلال الأزهر، وتهميش دور علمائه بصورة كبيرة، إلا أن حاجة النظام الناصري لكسب قدر من الشرعية الدينية لمواجهة الإخوان المسلمين محليًّا، ومواجهة النفوذ الديني للمملكة السعودية إقليميًّا، ألجأت النظام لاتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز موقع المؤسسة الأزهرية كـ "جهاز سلطوي قوي، أشبه ما يكون بمؤسسة كهنوتية" محتكرة للخطاب الديني؛ بهدف إضفاء الشرعية على المشروع الاشتراكي الناصري، والقيام بأدوار الدعاية له في الخارج[٥٨].

إذ لم يقم النظام الناصري بتحجيم التعليم الأزهري أو إلحاقه بالتعليم الحديث استجابةً للدعوات المتصاعدة آنذاك بتوحيد التعليم المصري، ودمجه في جهاز تعليمي واحد، بعد أن تم توحيد القضاء بإلغاء المحاكم الشرعية -على أن تتحول الكليات الدينية إلى كليات لأصول الدين داخل الجامعات المصرية المدنية، على غرار ما فعله النظام التونسي بجامعة الزيتونة- وإنما اختار النظام الناصري الحفاظ على استقلال التعليم الأزهري عن وزارات التعليم العالي والتربية والتعليم، مع إغراق التعليم الأزهري ذاته بالمعارف الحديثة التي يتم تدريسها في المدارس والجامعات المدنية، فتم إنشاء المعاهد الأزهرية التي تم استبدالها بالكتاتيب التقليدية، والتي يدرس بها الطلاب مواد التعليم الحديث إلى جانب العلوم الإسلامية، وتمت توسعة جامعة الأزهر، وإنشاء العديد من الكليات التي تُدرّس العلوم الطبيعية، فضلًا عن دراسة القانون الوضعي في كلية الشريعة والقانون، وقد تجاوز النظام الناصري بذلك غضب العلماء الذين أثارتهم المقترحات المذكورة بتوحيد التعليم تحت مظلة التعليم المدني وحده، وضمن كذلك إدماج نظام التعليم الأزهري في النظام الحديث، وإدماج خريجي التعليم الأزهري في المشروع التحديثي الناصري، فلم يعد الأزهري بالضرورة رجل دين أو عالمًا بالشريعة، يطالب بوظائف قضائية ومجتمعية لم تعد موجودة، وإنما انفتحت أمامه السبل للاندماج في الوظائف

الحديثة؛ طبيبًا أو مهندسًا أو محاسبًا وغير ذلك، وباتت شخصية الأزهري وأنماط حياته متقاربة إلى حد كبير مع طلاب الجامعات المدنية الأخرى[٥٩].

ثالثًا: علماء الأزهر أنصار الثورة أم أتباع الدولة؟

في ضوء أطروحة المجال المشترك -التي تفترض ممارسة تكوينات المجال المشترك لأدوار من شأنها تقديم الخدمات لصالح كل من الدولة والمجتمع، وتعزيز العلاقة التعاونية بينهما-يناقش هذا المبحث تحولات دور علماء الأزهر في المجال العام؛ اقترابًا من، وابتعادًا عن هذه الفرضية، وذلك في ضوء ما تقدم في المطلبين السابقين من مناقشة للعنصرين الآخرين للمجال المشترك.

١/٣-دور علماء الأزهر في المجال العام في العصرين الفاطمي والأيوبي

نظرًا لاحتكار الدولة في العصر الفاطمي لتوجيه الحياة العلمية، ونظرًا لتبني الدولة المذهب الإسماعيلي، واتخاذه مرجعًا وحيدًا لأحكام القضاء، فقد خرجت العملية التشريعية من نطاقها المُجتمعي الحر، وصارت حِكرًا على الدولة والعلماء الشيعة المرتبطين بها، خاصة من أسرة بني النعمان، الذين قادوا عملية تدريس المذهب الشيعي في الجامع الأزهر، وتولي مناصب القضاء العليا في العهد الفاطمي، وبالتالي فقد احتكر الحكام الفاطميون سلطة التشريع، الذي كان يضمن احتفاظ علماء الأمة المُستقلين بها -من خلال اجتهاداتهم الفقهية- حيوية المجال العام، وتحقيق التوازن في علاقات الدولة والمجتمع، وقد أشارت الدراسة من قبل إلى المعتقد الشيعي الفاطمي بتقديس الأئمة والحكام، واعتقاد العصمة فيهم، وتقديم قولهم على إجماع الأمة؛ ومن ثم فالتشريع في هذه الحالة سلطة أصيلة من سلطات الحاكم الذي لا يعلو على قوله تشريع.

كما كان نشر الدعاة الفاطميين في مختلف البلدان؛ للترويج للمذهب الإسماعيلي، واجتذاب الأنصار للدولة الفاطمية مسلكًا رئيسًا من مسالك السياسة الفاطمية، يُمارس من خلال منصب (داعي الدعاة) الذي يلي في الأهمية منصب قاضي القضاة، ويترأ بزيّه[٦٠]، وقد اعتنى الخلفاء الفاطميون بهذا الأمر عناية فائقة، وعملوا على استقطاب العلماء والنُخب من مختلف بلدان العالم الإسلامي، ودفعهم إلى اعتناق المذهب الشيعي، وإغداق العطايا والأموال عليهم؛ ليقوموا بدور السفراء للمذهب الشيعي والدولة الفاطمية، وتدل قصة اعتناق الرحالة الفارسي الشهير ناصر خسرو للمذهب الشيعي -وتأييده الشديد وإيمانه المُطلق بقدسية الدولة الفاطمية وخلفائها وترويجه لهذه الأفكار[٦١]- على هذا المسلك الفاطمي المُعتمد على القوة الناعمة في إحداث التغيير الثقافي في العالم الإسلامي.

وقد كان يعمل تحت قيادة داعي الدعاة هذا حوالي تسعة آلاف داعية شيعي، منتشرين في ربوع مصر المختلفة، يحاولون إقناع المصريين باعتناق المذهب الشيعي، والترويج للتفسيرات الدينية التي تؤيد الحق الإلهي للخلفاء الفاطميين في إمامة المسلمين، وبالتأكيد فإن هؤلاء الدعاة تلقوا قدرًا من التعليم الذي يؤهلهم لممارسة هذه المهنة في الجامع الأزهر وفي دار الحكمة[٦٢]، وذاك شاهد جديد على موقع دور العلم من المجال السياسي في العهد الفاطمي، كأداة دعائية لمذهب الدولة أو كجهاز أيديولوجي للدولة بتعبير ألتوسير.

بعد سقوط الدولة الفاطمية، عادت المذاهب السنية الأربعة إلى صدارة المشهد التشريعي والقضائي في مصر، وهي مذاهب فقهية، نشأت واستقرت على يد علماء الأمة ومجتهديها المتقدمين، كما أنها لا تمنح الحكام تلك السلطات الدينية المطلقة التي يمنحها لهم الفقه الإسماعيلي الشيعي، وهو ما يجعل العملية التشريعية -ومن ثم أحكام القضاء- مستقلة إلى حد كبير عن السلطات الحاكمة؛ فقد **"كانت** السلطة القضائية تأتي من الخليفة، إلا أن الشرع الذي سيطبق يأتي من العلماء"[٦٣]، كما كان من شأن هذا النمط من العلاقات أن يؤهل العلماء للقيام بدور كبير على المستويين السياسي والاجتماعي.

في العصر الأيوبي انفرد علماء الشافعية بمنصب قاضي القضاة، وعلى الرغم من كون العلماء والقضاة في العصر الأيوبي لم يكونوا ينتمون إلى الجامع الأزهر –الذي هو محل اهتمام الدراسة-والذي كان معطلًا آنذاك، إلا أن إشارة مختصرة إلى مواقف شيخ الإسلام العز بن عبدالسلام -أشهر من تولى منصب قاضي القضاة في أواخر العصر الأيوبي-كفيلة بتقريب الأفهام إلى طبيعة تطور علاقات المجتمع والدولة وموقع علماء الشريعة منها في هذا العصر.

فعلى الرغم من الإنفاق الحكومي الأيوبي الضخم على علماء الشريعة، لم يمنع ذلك من احتفاظ الكثير من العلماء باستقلالهم في مواجهة السلطات؛ انطلاقًا من قوة علمهم، وشعبيتهم الجارفة التي يخشى بسببها الحكام إغضاب هؤلاء العلماء، هذا فضلًا عن الإجلال والهيبة الكبيرة لهؤلاء العلماء

في نفوس الحكام أنفسهم؛ تلك الهيبة التي هي من دلائل الدعامة الأولى من دعائم تكوينات المجال المشترك؛ حيث يشترك الحكام والرعية في قاعدة نظرية صلبة، محلها الإيمان بقيم ثابتة، يكون منها احترام علماء الشريعة وتبجيلهم.

فقد نجح العز بن عبد السلام في تحدي سلطة المماليك في مصر في أواخر عهد الدولة الأيوبية وفي بدايات العهد المملوكي، وتمثّل ذلك النجاح في إجباره للملك الصالح نجم الدين أيوب على القبول ببيع المماليك -الذين هم عسكر السلطان وسواعده- في مزاد علني؛ ليتم إيداع عوائد بيعهم في بيت مال المسلمين، وهو ما كانت نتيجته تكبد الملك الصالح مبالغ مالية ضخمة نظير شرائه للمماليك مرة أخرى بأسعار عالية، تفوق كل ما عُرض في المزاد[٦٤]، كما وجه للملك الصالح في قلعته توبيخًا شديدًا لسماحه بوجود بعض الحانات التي تبيع الخمور، وقابل الملك الصالح هذا التوبيخ بالاستجابة لمطالب القاضي، وإغلاق هذه الحانات[٦٥].

كما تحدى العز سلطة المماليك مجددًا في بدايات تأسيسهم لدولتهم الجديدة، وفي عهد السلطان سيف الدين قطز، عندما أراد فرض الضرائب على المصريين؛ لجمع نفقات تجهيز الجيش لمواجهة التتار، فرفض العز ذلك، مطالبًا إياه بالبدء بما لدى أمراء المماليك من كنوز وأموال طائلة، ومؤكدًا أن فرض الضرائب على المصريين لتجهيز الجيش لا يجوز إلا في حالة فراغ بيت المال، ومساواة الأمراء بالعامة في هذا المقام، وبالفعل استجاب له سيف الدين قطز، مُجرّدًا نفسه وأمراء المماليك من أموالهم الباهظة، وتم بفضل هذه الأموال تجهيز الجيش لمواجهة التتار في وقت قياسي، وقد كان العز في ذلك الحين مجرد مدرس للفقه الشافعي بالمدرسة الصالحية، منذ أن عزل نفسه من منصب القضاء في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب، وكان قطز يدعوه لمجالس مشورته[٦٦]، وهو ما يعكس حجم تأثير العلماء في صياغة السياسات، وحجم احترام وإجلال بعض الأمراء لأولئك العلماء، والانصياع لآرائهم.

٢/٣-دور الأزهر وعلمائه في المجال العام في العصرين المملوكي والعثماني

تواصلت مظاهر قدرة علماء الشريعة على مواجهة الحكام، ورفض الكثير من سياساتهم، وتحقيق التوازن في علاقاتهم بالمجتمع خلال العصرين المملوكي والعثماني؛ فقد قام الظاهر بيبرس بإحداث تعديلات واسعة في النظام القضائي ذاته؛ بحيث يتم تعيين أربعة علماء بعدد المذاهب الأربعة في منصب قاضي القضاة، ويكون لكل قاض منهم نواب على نفس مذهبه، منتشرين في الأقاليم المصرية المختلفة[٦٧]، وقد أسهمت هذه التعديلات في تعزيز شرعية سلاطين المماليك لدى علماء مصر، الذين باتت فرصهم الوظيفية في المناصب القضائية أكبر بكثير بعد إدماج المذاهب الأربعة في المؤسسات القضائية[٦٨].

ولم يخلُ العصر المملوكي من تدخلات للسلاطين في أحكام القضاء؛ بغية التحكم في التشريع ذاته، وحرفه عن وجهته الشرعية بما يتوافق مع أهواء الحكام، كما لم يخلُ هذا العصر من وقفات عنيدة للقضاة وجمهور العلماء "المشرّعين" في وجه هذه التدخلات السلطانية، وبعض هذه الوقفات نجح في لجم الحكام وإيقافهم عند حدودهم، كما في حالة قاضي القضاة ابن دقيق العيد، الذي وقف بالمرصاد لمحاولات نائب السلطنة (الأمير منكوتمر) للاحتيال بشأن إحدى التركات الكبيرة لأحد كبار تجار القاهرة، فوقف ابن دقيق العيد موقفًا عنيدًا، معلنًا للناس احتيال نائب السلطنة، ورغبته في الاستيلاء على تركة التاجر؛ كما جمع القضاة والعلماء، وأعلن عزل نفسه؛ مما أحدث ضجة كبيرة في المجتمع، وصل صداها للسلطان، الذي سارع إلى توبيخ نائبه، واسترضاء القاضي وتنفيذ حكمه[٦٩].

كما فشلت بعض هذه الوقفات -على عظمتها- في كبح جماح الحكام الظلمة، ومنع تدخلاتهم في أحكام القضاء، كما في حالة السلطان الغوري، الذي أجمع قضاة مصر وعلمائها على خطئه في إصدار حكم برجم رجل وامرأة قامت السلطات مباشرة بإدانتهما بالزنا، اعتمادًا على اعترافاتهما التي قيلت تحت ضغط التعذيب والضرب المبرح، فاعترض القضاة والعلماء على تنفيذ حد الرجم عليهما، مقرين لهما حق الرجوع عن اعترافاتهما، طالما كانت تحت الإكراه، وهو ما أشعل غضب السلطان الغوري، الذي عزل جميع القضاة ونفاهم إلى أماكن نائية، واتخاذه قرارًا منفردًا بتنفيذ حكمه فيهما، وهذه الحادثة -على فجاجتها- لا تعكس انهيار الوضع الدستوري في المجتمعات الإسلامية الوسيطة؛ ولكنها استثناء، ربما يؤكد القاعدة القائلة إن العلماء والقضاة كان لهم دور كبير في ضبط الحكام، والعمل على إلزامهم بحدود الشرع، كما أن هذه الحادثة جاءت في وقت كانت الدولة المملوكية فيه قد بلغت مرحلة كبيرة من الانحطاط، وأشرفت على الزوال على يد العثمانيين الذي فتحوا مصر، وقتلوا السلطان الغوري بعد أيام من هذه الحادثة[٧٠].

في العصر العثماني تراجع نسبيًّا الدور القضائي لعلماء الأزهر؛ وذلك نتيجة لاتخاذ الدولة العثمانية المذهب الحنفي مذهبًا رسميًّا لها، واحتكار العلماء الأحناف -والأتراك منهم بالتحديد- منصب قاضي القضاة في الولايات العثمانية، فكان

القاضي تركيًّا تُعيّنه إسطنبول بشكل مباشر، مع الاحتفاظ بدور محدود لعلماء المذاهب الأخرى في المجال القضائي، من خلال تعيين نواب لقاضي القضاة العثماني من كل مذهب من العلماء المصريين؛ للنظر في قضايا أتباع مذاهبهم تحت إشراف القاضي العثماني أيضًا[٧١].

ومع ذلك، فإن أكثر ما أزعج علماء مصر وعامتها هي القوانين العثمانية الجديدة، التي عقّدت إجراءات الزواج، وعلى رأسها الرسوم الجديدة التي تم فرضها على عقود الزواج، ومنع العلماء المحليين من تسجيل هذه العقود، واشتراط تسجيلها لدى قاضي القضاة ونوابه، وهو ما حرم العلماء المحليين من عوائد تسجيل هذه العقود، كما اعتبر العلماء هذه الرسوم بدعًا، لم يأت بها الدين، ومخالفة صريحة للشريعة الإسلامية، وظهرت معارضة علماء الأزهر لهذه القرارات الجديدة إلى العلن، من خلال اجتماعاتهم المتكررة بالوالي؛ لمطالبته بإلغاء هذه الرسوم، وإقدامهم على رفع الشكاوى إلى السلطان العثماني ذاته؛ ليعلنوا له معارضتهم لهذه الرسوم المخالفة للشريعة، وقد نتج عن ذلك -مع الوقت- تخفيض جزئي للرسوم، ارتبط بأزمات اقتصادية مرت بها الدولة[٧٢].

لم يقتصر دور علماء الأزهر على الجانبين القضائي والتشريعي وحدهما، وإنما ارتبط ذلك بنشاط اجتماعي وسياسي واسع، يجدر ذكر بعض مظاهره ودلالاته في هذا المقام؛ فقد كان الشروع في طلب علوم الشريعة هو بوابة الصعود الاجتماعي للطبقات الفقيرة والمتوسطة، التي يجد أبناؤها دعمًا كبيرًا من المجتمع والدولة عند سلوك طريق العلم، وتتحدد مكانتهم الاجتماعية بقدراتهم العلمية والاجتهادية، والحجج التي يقدمونها على آرائهم[٧٣]، وعلى مستوى علماء الأزهر، فقد حفظ التاريخ أسماء الكثير من العلماء دون الإشارة إلى أسماء عائلاتهم، ولكن فقط كان يحتفظ الشيخ باسمه الأول، ملحقًا به مذهبه أو إقليمه أو كلاهما معًا، فهذا فلان الشافعي أو المالكي، وذاك فلان الدمنهوري أو الطنطاوي أو الشرقاوي، وغير ذلك، وكان من هؤلاء العلماء الذين بلغوا منزلة اجتماعية كبيرة -بفضل اجتهادهم في العلم وحده- الشيخ عبد الرحمن العريشي الحنفي -نسبة إلى مدينة العريش والمذهب الحنفي- الذي كان يتيمًا فقيرًا، جاء إلى الأزهر، وجدَّ في طلب العلم حتى أتقن المذاهب الأربعة، وتمكن من الإفتاء وفقًا لكل مذهب على حدة، وقد بلغ منزلة كبيرة أهّلته لبلوغ منصب شيخ الأزهر، قبل أن يقوم صراع كبير بين الشافعية والأحناف على مشيخة الأزهر، انتهى باعتزال العريشي للحياة العامة حتى وفاته[٧٤].

ومن هذه المظاهر أيضًا أن علماء الأزهر تمتعوا بصلات وروابط اجتماعية مهمة مع التجار والصناع والزراع والفئات الاجتماعية المختلفة، وخاصة في العصر العثماني، الذي شهد نوعًا من التنظيم النقابي لهذه الفئات، وفي ظل انتشار التصوف بصورة كبيرة في هذا العصر؛ الأمر الذي أهّل مشايخ الطرق الصوفية -وكثير منهم من علماء الأزهر- لممارسة سلطات الضبط الاجتماعي على مريديهم المنتمين لمختلف الجماعات المهنية، إلى جانب الموقع الجغرافي للجامع الأزهر في قلب أسواق القاهرة ودكاكينها؛ الأمر الذي أهّل الجامع الأزهر للقيام بدور مركزي في المجال العام؛ إذ يلجأ إليه الناس في حالة وقوع ظلم شديد من الولاة؛ لاستثمار ما يتمتع به هذا الجامع من قدرة على شل الحياة في القاهرة بشكل كامل، وإثارة الاضطرابات التي تُلجئ الحكام لسماع مطالب الجماهير؛ فقد كان يكفي فقط إعلان مجاوري الأزهر وعلمائه العصيان، وإغلاق أبواب الجامع، والصياح فوق المنابر، حتى يقوم التجار بإغلاق دكاكينهم المحيطة بالجامع؛ خوفًا من الاضطرابات المتوقعة[٧٥].

كما ارتاد الكثير من العلماء ميدان التجارة، وكانت لهم دكاكين في القاهرة وأحيائها الرئيسة، مثل الغورية وخان الخليلي، وعلاقات تجارية على المستوى المحلي والدولي؛ حيث استورد بعضهم بضائع من الخارج مثل البن اليمني، وتاجروا بها في مصر، وغير ذلك الكثير من مجالات التجارة والاستثمار، خاضها كبار علماء الأزهر في عصور ما قبل الدولة الحديثة، وضمنت لهم دورًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا هائلًا، دعّم وزنهم كعلماء للشريعة على محور علاقات المجتمع والدولة[٧٦]، ونتيجة لهذه الأنشطة التجارية والاستثمارية للعلماء، ارتبطت مصالحهم بمصالح التجار والزراع والفئات الاجتماعية المختلفة؛ الأمر الذي أسفر عن قيادة علماء الأزهر لاحتجاجات وثورات ضد الولاة، الذين بالغوا في فرض ضرائب تضرر منها كبار العلماء ذاتهم، وهو ما يظهر بجلاء في حالة قيادة شيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي للانتفاضة الشعبية الكبرى في أواخر العصر العثماني عام ١٧٩٥م / ١٢٠٩هـ[٧٧].

ولا ينبغي أن يُفهم من مظاهر ارتباط المجتمع بالأزهر وعلمائه وقيادة هؤلاء العلماء لثورات الجماهير، وتعبيرهم عن مظالمهم أمام الحكام، أن الأزهر في أصله كيان ثوري، ينبغي أن يكون صوتًا للجماهير، كما هو شائع بين الكثير من الإسلاميين المعاصرين، فقد اقتضت طبيعة الأزهر كأحد تكوينات المجال

المشترك أن يتمتع علماؤه بصلات وثيقة مع الحاكم، وأن يُسهموا بدور فعّال في حفظ شرعية هؤلاء الحكام، ومساعدتهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وارتبطت هذه العلاقات الوثيقة مع الحكام بشخصية الأزهر وعلمائه؛ فقد كانت الانتفاضات التي قادها العلماء، والتي تحفل بها كتب التاريخ، تنتهي بمصالحات وتسويات مع الحكام، سرعان ما ينقضها الحكام أنفسهم دون ردة فعل تُذكر من العلماء، الذين يُستثارون غالبًا عند مبادرة الجماهير بالهيجان، دون أن تكون لهم المبادرة بالمطالبة بوقف ظلم الحكام وبغيهم[٧٨].

وقد ظهر تأثير هذا الأمر في شخصية الأزهر وعلمائه بوضوح في إضفاء كبار علماء الأزهر الشرعية على الحملة الفرنسية، وقبولهم بمشاركتها في حكم البلاد وتدبير الشأن العام، ووصول الأمر إلى إعلان شيخ الأزهر تأييده لنابليون من على منبر الأزهر، وتحذيره للمصريين من إثارة الفتن أو الخروج عليه؛ بحجة وجود نية صادقة لدى نابليون في دخول الإسلام[٧٩]، وهو الموقف الذي يبرره البعض بدافع الخشية من تدمير القاهرة، والرغبة في حماية الأهالي بالدرجة الأولى، بعد سقوط حكم المماليك وفرار عساكرهم بعد هزيمتهم من الفرنسيين[٨٠]، وإن صح ذلك فإنه يؤكد أيضًا ما أشارت إليه الدراسة من رسوخ العلاقة التعاونية بين العلماء والسلطات في وعي علماء الأزهر على مر العصور.

وقد شهدت مصر في سنوات ما بعد خروج الحملة الفرنسية دورًا اجتماعيًّا وسياسيًّا غير مسبوق لعلماء الأزهر، في ظل الضعف الشديد الذي عانت منه السلطات المملوكية والعثمانية التي عادت للحكم بعد غياب ثلاث سنوات؛ حيث عمل العلماء والقادة المجتمعيون -وعلى رأسهم السيد عمر مكرم- على إقرار نظام دستوري جديد، يكون للأمة فيه حق اختيار حكامها والمراقبة الصارمة عليهم، وهي محاولة تُوجت بإجبار السلطان على تولية محمد علي حكم مصر، قبل أن تفشل هذه المحاولة في الاستمرار والتطور؛ نتيجة استثمار محمد علي لما ثار بين العلماء من ضغائن وأحقاد، وتمكنه من تفتيت قوتهم كنخبة اجتماعية مؤثرة[٨١]؛ لينفرد بالحكم، مؤسسًا دولته الحديثة، التي شهد فيها دور العلماء في المجال العام تراجعًا غير مسبوق.

٣/٣-تحولات الدور السياسي والاجتماعي لعلماء الأزهر في عصور الدولة الحديثة

نظرًا لتمتع الأزاهرة بقدر من الاستقلال المالي في العهود الخديوية والملكية، فإن علماءه قد مثّلوا قوة سياسية مهمة وضاغطة، وإن تحول دورها من القيام بضبط التوازن في علاقات المجتمع والدولة، وتعزيز العلاقة التعاونية بينهما، إلى الدخول في الصراعات السياسية، ولعبة توازنات القوى السياسية، كأحد محاور الصراع الاجتماعي بين الدولة والتكوينات الاجتماعية المختلفة، وبرز ذلك بوضوح في عهد الملك فؤاد، واستخدامه لعلاقاته الوثيقة بعلماء الأزهر في صراعه مع الحكومة الليبرالية[٨٢]. صحيح أن علماء الأزهر ظل لهم دورهم وكلمتهم في المجال العام، خاصة في الأحداث الجسام، مثل الثورة العرابية، إلا أن دورهم ذاك ظل متغيرًا تابعًا للعوامل الأخرى؛ بينما احتلت النخب الحديثة صدارة المشهد السياسي والاجتماعي، هذا فضلًا عن وجود انقسامات واضحة وشديدة في مواقف العلماء أنفسهم، تصل إلى حد التناقض[٨٣].

تراجعت -بلا شك- مكانة علماء الأزهر في الجوانب التشريعية والقضائية، بعد أن حلت القوانين الحديثة تدريجيًّا محل التشريع الإسلامي التقليدي، وبعد أن نافست المحاكم المختلطة -ثم المحاكم الأهلية-المحاكم الشرعية، إلى أن انتهى الأمر بحل المحاكم الشرعية بشكل كامل؛ حيث وصل تراجع دور العلماء التشريعي والقضائي إلى ذروته في العهد الناصري. فضلًا عن ذلك، تحول علماء الأزهر في العهد الناصري إلى مُبررين ومُشرعنين لسياسات النظام الناصري وتوجهاته على الصعيدين الداخلي والخارجي، مع إضفاء الصبغة الشرعية على المشروع القومي الاشتراكي للدولة الناصرية، وتأكيد اتساقه مع الدين الإسلامي، والترويج للمشروع الاشتراكي الناصري في البلدان الإسلامية المختلفة، وخاصة في القارة الأفريقية التي أولاها النظام الناصري اهتمامًا كبيرًا، وعمل على تعزيز الدور الأزهري فيها، من خلال زيادة أعداد المنح الدراسية للطلاب الأجانب في الأزهر، وإرسال بعثات دعوية وخيرية من علماء الأزهر لهذه البلدان؛ تدعيمًا للقوة الناعمة للمشروع الناصري.

وقد كان ذلك النشاط الأزهري –داخليًّا وخارجيًّا- أهم أسباب تجنب النظام الناصري للقيام بالقضاء على المؤسسة الأزهرية، واختزالها في كلية محدودة لأصول الدين تابعة للجامعة الحديثة كما أراد البعض؛ في ظل حاجته للشرعية الذي سيضفيها عليه الأزاهرة في صراعاته الداخلية مع الإخوان المسلمين، وصراعاته الإقليمية مع المملكة السعودية صاحبة الشرعية الدينية القوية[٨٤]، وهو أمر يُذكّر بالاستخدامات الفاطمية للأزهر وعلمائه في صراعات الفاطميين المذهبية مع المجتمع المصري داخليًّا، ومع العباسيين في بغداد والأمويين في الأندلس خارجيًّا!

أسفرت علاقة التبعية شبه الكاملة -التي أنتجتها الحقبة الناصرية بين علماء الأزهر والسلطة السياسية- عن ضعف قدرة هؤلاء العلماء على التأثير في المجتمع المصري بصورة فعّالة؛ نتيجة لفقدانهم المصداقية اللازمة لذلك التأثير، مع ضعف القدرات العلمية لوعاظ الأزهر المنتشرين في ربوع البلاد، إلى جانب الصعود الكبير لجماعات الإسلام السياسي ونشاطها الاجتماعي منذ السبعينيات، والتي عملت على سحب البساط من تحت أقدام علماء الأزهر، وقد تأكد ذلك مع ظهور عدم جدوى الحملات التي نظمتها وزارة الداخلية بالتعاون مع علماء الأزهر، والمتمثلة في نقاشات ومناظرات علماء الأزهر ووعاظه مع الشباب المتأثرين بالجماعات الإسلامية في الجامعات، ومع المعتقلين منهم في السجون[٨٥].

وقد لاحظ بعض الباحثين وجود علاقة طردية بين تزايد نشاط الجماعات الإسلامية وأخطارها المتمثلة في ممارسة العنف -من عمليات اغتيال وغيرها- وبين مساحة الحرية التي تمنحها الدولة للنشاط الأزهري في المجال العام؛ حيث تُدرك الحكومات أن تراجع الدور الاجتماعي لعلماء الأزهر، وانحسارهم في دائرة الوظيفة الحكومية، واقتصارهم على التبرير لسياسات الحكومات، مدعاة لفقدانهم المصداقية لحساب الجماعات الإسلامية المُعادية للحكومات، والمطالبة بنزع الشرعية الكاملة عنها، ومن هنا مُنح الأزهر في فترات معينة في عصري السادات ومبارك مساحات كبيرة من الحرية؛ لانتقاد سياسات الحكومات، والمطالبة بتطبيق الشريعة، وممارسة أدوار رقابية على بعض المنتجات الثقافية والإعلامية والفكرية.

إلا أن هذه الحكومات كانت عادة ما تعود للتضييق مرة أخرى على الأزهر بعد تفاقم آثار انتقاداته السلبية على الحكومات ومشروعاتها، وهو ما ظهر بوضوح من إفشال الأزهر لمخططات (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية) الذي عقدته الأمم المتحدة في القاهرة، والذي كان يعتبر انعقاده في القاهرة من إنجازات نظام مبارك؛ لما يوفره من فرص لتبوّئه موقعًا ريادياً بين البلدان النامية؛ فقد تضمنت توصيات المؤتمر عددًا من السياسات المتعلقة بحقوق الإجهاض والمثلية الجنسية وتحديد النسل وغيرها؛ مما أسفر عن قيادة الأزهر هجومًا كاسحًا على المؤتمر ومنظميه؛ مما أدى إلى إفشاله، وانتشار صورة ذهنية عن مصر في الإعلام الغربي، مفادها وجود صراع بين الحكومة والأزهر، ووجود سطوة كبيرة لعلماء الدين في المجتمع والدولة المصريين[٨٦].

أسفر ذلك عن عودة الدولة مرة أخرى للعمل على تكريس هيمنتها على الأزهر وعلمائه، من خلال تعيين الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخًا للأزهر بعد وفاة الشيخ جاد الحق عام ١٩٩٦ / ١٤١٧هـ، وكانت اللحظة مناسبة لتعيين أحد العلماء من أصحاب المواقف المؤيدة للحكومة في كافة سياساتها، بما فيها تلك السياسات المتعلقة بالجوانب الأسرية الدقيقة التي تلاقي رفضًا من جمهور علماء الأزهر؛ حيث تراجع خطر الجهاديين الإسلاميين في النصف الثاني من التسعينيات، وبات الوضع مُهيّئًا للاستغناء عن الصوت الأزهري المُعارض[٨٧]؛ ليعيش الأزهر حقبة من الخمول، والتأييد الكامل لسياسات الدولة، والوقوف إلى جانبها في كافة صراعاتها مع الأحزاب والقوى المجتمعية والإعلامية المختلفة، ولو لم تكن صراعات متعلقة بالشأن الديني[٨٨]، حتى وصل الأمر إلى أن يُصرّح الشيخ طنطاوي علانية بأنه مجرد موظف من موظفي الدولة، لا يتحرك إلا في حدود ما تسمح به الجهات الحكومية السياسية والأمنية[٨٩].

انتهى الأمر بوفاة الشيخ طنطاوي في عام ٢٠١٠م / ١٤٣١هـ، وخلافة الشيخ أحمد الطيب له قبل أشهر من اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م / ١٤٣٢هـ؛ لتدخل علاقات المجتمع والدولة في مصر، ويدخل المجال الديني المصري -والأزهر في القلب منه- مرحلة تاريخية من التحولات في الوظائف والأدوار والعلاقات.

خَاتِمَةٌ

تقدم هذه الدراسة نقدًا مهمًا للتناول التقليدي السائد للدور التاريخي للأزهر وعلمائه، وعلاقتهم بكل من المجتمع والدولة؛ حيث يتحدث الكثير من الكتاب والمفكرين -وخاصة من المؤسسة الأزهرية الرسمية- عن أدوار ثورية حاسمة للأزهر في مواجهة الدولة تضامنًا مع المجتمع ومظالمه؛ إلا أن القراءة التاريخية لدور الأزهر في المجال العام في ضوء أطروحة المجال المشترك أثبتت خلاف ذلك؛ إذ إن الأزهر بطبيعته كأحد تكوينات المجال المشترك، الذي يعتمد في جزء كبير من تمويله وتوجيهه على الدعم الحكومي، لا يُمكنه أن يكون ثوريًّا تطهّريًّا وفق الرؤى التقليدية الحالمة المنتشرة؛ ولكنه عبر التاريخ -ونظير دعم الدولة لعلمائه واحترامها للشريعة الإسلامية- عمل على توفير الشرعية اللازمة للحكام، وعلى تهدئة الانفجارات الثورية، من خلال القيام بأدوار الوساطة بين الجماهير وبين السلاطين، حتى لو ظهر بعض علماء الأزهر بمظهر قادة هذه الثورات.

فقد كشفت هذه القراءة التاريخية أن تحرك العلماء دائمًا ما يكون تابعًا لتحرك الجماهير، وأن نتيجته كانت تؤول -في غالب الأحيان- لرضوخ الدولة نسبيًّا لمطالب الجماهير بوساطة علماء الأزهر، ولو لفترة مؤقتة، لحين انتهاء الموجة الثورية، كما أن تحرك العلماء يكون أكثر حدة وجذرية عندما تمس مظالم الدولة بعض المصالح الاقتصادية الخاصة بهم، أو عندما تتعدى الدولة على اختصاصاتهم القضائية؛ فحينها تكون دوافعهم للمشاركة في الحراك الثوري وقيادته أكبر، وتكون احتمالات الصدام بين الأزهر والدولة أوضح، إلا أن هذا الصدام المباشر لم يقع أبدًا، وظلت حالة التوازن والهدوء قائمة في غالب فترات التاريخ.

كما أن بعض الكُتاب يستخدمون مفهوم "المؤسسات الوسيطة" للحديث عن طبيعة دور الأزهر في المجال العام في العصور الإسلامية، وهذا المفهوم وليد الخبرة السياسية للدولة القومية الحديثة، وتحدث عنه أليكس دي توكفيل خلال دراسته للنظام السياسي الأمريكي، ولا يصح -في رأي الباحث- انطباقه أبدًا على الأزهر ودوره التاريخي في المجال العام؛ فالمؤسسات الوسيطة تعني تلك التجمعات المهنية والاجتماعية المُمثلة للفئات المختلفة من الشعب، والتي تنقل رؤى هذه الفئات ومصالحها إلى السلطات، مثل النقابات والأحزاب وغيرها؛ وبالتالي فهي مؤسسات مجتمعية بالأساس، لا دخل للدولة في إنشائها أو دعمها أو توجيهها، بخلاف الأزهر، الذي هو أحد تكوينات المجال المشترك، التي تعتمد في تمويلها وتوجيه نشاطها بصورة كبيرة على دعم الدولة، إلى جانب الدعم المجتمعي.

ومن ثَمَّ فالأزهر ليس مجرد مؤسسة وسيطة، تُمثل مصالح الجمهور أمام السلطات؛ ولكنه –في صورته المثالية-يُمثل دائرة تجتمع فيها المصالح المتباينة بين الدولة والمجتمع، ولا يستهدف مجرد الضغط لتحقيق مصالح فئة اجتماعية بعينها، كما هو حال المؤسسات الوسيطة؛ ولكنه يستهدف بالأساس تحقيق الهدوء في علاقات المجتمع والدولة، ومنع الانفجارات الثورية الدامية، من خلال دفع الدولة للرضوخ لبعض المطالب المجتمعية، مقابل منحها الشرعية اللازمة.

الاحالات المرجعية:

(١) إبراهيم البيومي غانم: **الأوقاف والمجتمع والسياسية في مصر**، القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص ٣١-٣٤.

(٢) للمزيد من التفصيل حول هذا الإطار النظري للعلاقة بين الدولة والمجتمع وموقعه بين الاتجاهات والمداخل الأخرى في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع انظر: محمد جمال على، **دور الأزهر في المجال العام في ضوء تحولات علاقات الدولة والمجتمع في مصر (٢٠١١ – ٢٠١٨)**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٩، صـ ٣٠ – ٥٥.

(٣) عمار علي حسن: **الإصلاح السياسي في الأزهر والإخوان المسلمين قبل الثورة وبعدها**، القاهرة، هلا للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣، ص ١٠٠.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٤:٢٩. انظر أيضًا: عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: **الأزهر**، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٩٤٦، ص ٢٤،٢٥. كانت هذه الوظائف منوطة بكافة الجوامع الكبرى في العالم الإسلامي، ولم يكن ذلك حائلاً دون قيامها بوظائف المجال المشترك أيضًا، ومع ذلك فإن في حالة الأزهر الفاطمي كانت هنالك عوامل أخرى كرّست بقاء الأزهر حكرًا على المجال السياسي، وهي عوامل مُوضحة في هذا المبحث.

(5) Hienz Halm, **fatimis and their traditions of learning**, London, I.B Tours publishers – The institution of ismaili studies,2001, pp: 30,31.

(٦) سعيد إسماعيل علي: **دور الأزهر في السياسة المصرية**، كتاب الهلال، القاهرة، دار الهلال، العدد ٤٣١، صفر١٤٠٧، نوفمبر ١٩٦٨، ص، ١٠.

(٧) **الإمامة الإسماعيلية**، معهد الدراسات الإسماعيلية. https://iis.ac.uk/ar/about-us/ismaili-imamat

(٨) محمد عمارة: **الإسلام والسلطة الدينية**، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩، ص ٢٢:٢٨.

وانظر أيضًا: محمد عبد المنعم خفاجي وعلي علي صبح: **الأزهر في ألف عام**، مرجع سابق، ص ٣١:٣٥.

(٩) إسماعيل سامعي، **الدولة الفاطمية وجهود القاضي نعمان في إرساء دعائم الخلافة الفاطمية والتطور الحضاري ببلاد المغرب ٤هـ/١٠م**، الجزائر، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، صـ ٣٠٣، ٤٧٨.

(١٠) إبراهيم البيومي غانم: **ميراث الاستبداد**، مرجع سابق، ص ١٥٠:١٥٨. كما يمكن الرجوع للفصل الأول من هذه الدراسة لمزيد من التفصيل.

(١١) عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣، ص ٢:٩٦ ١٠.

(١٢) ومثال ذلك قصة بناء المدرسة الطيبرسية المُلحقة بالجامع الأزهر على يد الأمير علاء الدين الطيبرس الخازندار -في عهد الناصر محمد بن قلاوون-؛ إذ رفض مراجعة حساب بناء المدرسة حين أتوا له به؛ آمرًا بإحضار إناء به ماء وغسل الكتابات المدون عليها هذه الحسابات قائلاً: (شيء خرجنا منه لله تعالى لا نحاسب عليه). انظر: أحمد محمد عوف: **الأزهر في ألف عام**، مرجع سابق، ص ٤٢.

(١٣) حلمي النمنم: **الأزهر.. الشيخ والمشيخة**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠١٢، ص ٦٤. وحقيقة الحال أن الأمور لم تستمر على وتيرة واحدة خلال عصور ما قبل الدولة الحديثة؛ حيث وجد من الأمراء والحكام من يوقر الأزهر وعلماءه بصورة كبيرة، ووُجد منهم من يُحقّرهم ويعاديهم لأسباب مفهومة أحيانًا، وغير مفهومة في أحيان أخرى، وكانت بالطبع شوكة العلماء تضعف وقدرتهم على التأثير تتراجع في حالة وجود أمراء مُعادين لهم، غير مؤمنين بأهميتهم للدين والدولة والمجتمع، وللمزيد انظر: المرجع السابق، ص ٧٥:٩٣.

(١٤) للمزيد حول مشكلات الهوية في مصر وظهورها بعد الدولة الحديثة انظر: شريف يونس: **البحث عن خلاص .. أزمة الدولة والإسلام والحداثة في مصر**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.

(١٥) للمزيد حول الجمود الفقهي وأثره في انهيار المكانة الاجتماعية لنخبة علماء الشريعة واستبعادهم من دوائر التأثير في عمليات صنع السياسات العامة وتدبير مصالح الأمة انظر: إبراهيم البيومي غانم: **ميراث الاستبداد**، مرجع سابق، ص ٥٧:١٥٩.

(١٦) طارق البشري: **منهج النظر في النظم السياسية لبلدان العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٤:٢٧.

ويقدم الدكتور عمرو الشلقاني رؤية مختلفة لطبيعة الصراع والتنافس بين النخب القانونية في مصر، قد يكون مفيدًا للقارئ الراغب في المزيد من المعرفة بشأن هذا التحول النخبوي في مصر الرجوع إليه. انظر: عمرو الشلقاني: **ازدهار وانهيار النخبة القانونية المصرية ١٨٠٥-٢٠٠٥**، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٣.

(١٧) للمزيد بهذا الشأن انظر: مصطفى عبد الظاهر: **الوسطية كأيديولوجيا .. دور الأزهر في نشوء القومية المصرية**، منتدى العلاقات العربية والدولة، ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤. متاح على الرابط: https://goo.gl/cTzi5X

(١٨) مليكة الزغل: **حراس الإسلام .. علماء الأزهر في مصر المعاصرة**، مرجع سابق، ص ٢٨٠ وما بعدها. وانظر أيضًا:

Tamer Mostafa , **conflict and cooperation between the state and the religious institutions in contemporary Egypt**, int. J. Middle east stud, the united states of America, 32 (2000), pp: 3-22.

(١٩) عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، مرجع سابق، ص ٦١.

(٢٠) عبد الحميد يونس وعثمان توفيق: **الأزهر**، مرجع سابق، ص ٢٨، ٢٩.

(٢١) أحمد فتحي عبد الرحمن حجازي: **هكذا علم الأزهر الأمة.. استقراء تاريخي للتعليم الأزهري عبر العصور**، القاهرة، رواق البحوث العلمية والتحقيق بالأزهر الشريف، ٢٠١٧م، ص ٤٦، ٤٧.

(٢٢) عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، مرجع سابق، ص ٢:٩٦ ١٠.

(٢٣) أحمد فتحي عبد الرحمن: **هكذا علم الأزهر الأمة** ...، مرجع سابق، ص ٨٣:٨٨. وانظر أيضًا: سعيد إسماعيل علي: **دور الأزهر في السياسة المصرية**، مرجع سابق، ص ٣٣:٣٥.

(٢٤) المرجع السابق نفسه.

(٢٥) انظر مثلًا: ماجد عرسال الكيلاني: **هكذا ظهر جيل صلاح الدين وهكذا عادت القدس**، الإمارات العربية المتحدة، دار القلم، ٢٠٠٢.

(26) Jackson A. Sherman, **The Primacy Of Domestic Politics;IBN BINT Al-AZZ And The Establishment Of Four Chief Judge Ships In Mamlouk Egypt**, Journal Of The American Oriental Society, Vol. 115, No. 1. (Jan. - Mar., 1995), pp. 52. Available at: http://cutt.us/noHi5

وكان الظاهر بيبرس قد استضاف أحد أبناء الخلفاء العباسيين -الفارين من الغزو التتري- بالقاهرة، وعينه في منصب الخليفة كمنصب شرفي، بينما تحكم بيبرس في مقاليد الأمور كنائب للخليفة؛ وذلك بهدف اكتساب الشرعية اللازمة التي تؤهله لزعامة العالم الإسلامي، انظر: محمد عبد المنعم خفاجي: **الأزهر في ألف عام**، مرجع سابق، ص ٩٠.

(٢٧) سعيد إسماعيل علي، مرجع سابق، ص ٣٦، ٣٧.

(٢٨) أحمد فتحي عبد الرحمن: **هكذا علم الأزهر الأمة ...**، مرجع سابق، ص ٩٢:٩٥. وانظر أيضًا: عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، مرجع سابق، ص ١٢٧:١٣٠. مليكة الزغل، مرجع سابق، ص ٢٩، ٣٠، ٣١. وانظر: محمد رجب البيومي: **المسجد في الإسلام...**، مرجع سابق، ص ٨٠:٨١. محمد فوزي رحيل: **من غرناطة إلى القاهرة .. لماذا هاجر العلماء الأندلسيون إلى مصر؟**، الحياة، نوفمبر ٢٠١٠. http://cutt.us/50Htt

(٢٩) لم يصبح الأزهر المسؤول الأوحد عن تخريج صفوة العلماء في مصر إلا في العصر العثماني، بينما استمرت المدارس الأخرى ذات مكانة كبيرة في العصر المملوكي إلى جانب الأزهر، ولكن مع تفوق نسبي للأزهر.

(٣٠) بيارد دودوج، مرجع سابق، ص ٧٣.

(٣١) منصب ناظر الأزهر هو منصب إداري بحت، يتولاه أحد عمال الدولة أو أمرائها، وتكون مهمته الإشراف على أوقاف الأزهر وعماله ونظافته، وغير ذلك، وليس له التدخل في الشئون العلمية الداخلية بالجامع الأزهر، وقد نشأ هذا المنصب منذ بداية العصر المملوكي، واستمر حتى في ظل وجود شيخ للأزهر في العصر العثماني، قبل أن يتم إلغاؤه في عصر محمد علي. انظر: حلمي النمنم: **الأزهر.. الشيخ والمشيخة**، مكتبة مدبولي، القاهرة ٢٠١٢، ص ٢١.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٧١.

(٣٣) تراجع الدعم نسبيًّا وليس كليًّا؛ فعلى الرغم من الكثير من الكتابات التاريخية التي تزعم ركود الأزهر ماليًّا وعلميًّا في العصر العثماني، إلا أن ثمة كتابات وشواهد تاريخية كثيرة تؤكد على وجود دعم عثماني مالي كبير للجامع الأزهر وعلمائه، وأن هذا الدعم الحكومي للجامع الأزهر في العصر العثماني كان أهم مصادر تمويل الجامع الأزهر وعلمائه، بينما تأتي الأوقاف والهبات والتبرعات الخيرية في المرتبة الثانية. انظر: حسام محمد عبد المعطي: **شيخ الأزهر في العصر العثماني ٩٤٥-١٢٢٧هـ / ١٥٣٨-١٨١٢م**، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٦، ص ١٤:١٧، ٦٥:٦٩. وانظر أيضًا: عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، ص ١٩١: ١٩٦/ ٢٣٣:٢٥٤. وفي هذه الصفحات تجد وصفًا لأروقة الأزهر المختلفة، يتضمن الكثير من إسهامات الحكام الولاة العثمانيين في إنشائها ودعمها، ومع ذلك يبقى هذا الدعم والاهتمام الرسمي العثماني بالحياة العلمية أقل كثيرًا من نظيره المملوكي أو الأيوبي.

(٣٤) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ١٤٧.

(٣٥) بيارد دودوج، مرجع سابق، ص ٨١.

(٣٦) محمد رجب البيومي: **فصول من كتاب: الأزهر بين السياسة وحرية الفكر**، تقديم: إبراهيم صلاح الهدهد، هدية مجلة الأزهر، عدد شوال ١٤٧٣ – يوليو ٢٠١٦، ص ١٥.

يُذكر أن الأيوبيين كانوا قد استولوا على أوقاف الأزهر التي تم وقفها عليه في العهد الفاطمي. انظر: عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ص ٨٩. ويبين ذلك الفارق بين الدولة الأيوبية التي عملت على توجيه الحياة العلمية والتدخل الصارخ فيها، والدولة العثمانية التي أتاحت مساحة كبيرة من الحرية للجهود الاجتماعية والأهلية الحرة للقيام بهذه المهام.

(٣٧) أحمد فتحي عبد الرحمن: **هكذا علم الأزهر الأمة...**، مرجع سابق، ص ١٠٧: ١٠٩.

(٣٨) زوات عرفان المغربي: **هيئة كبار العلماء...**، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٣٩) أوليا جلبي: **الرحلة إلى مصر والسودان وبلاد الحبش ١٠٨٢-١٠٩١هـ/ ١٦٧٢-١٦٨٠م، الجزء الثاني: كنوز مصر ومآثرها وعمائرها واحتفالاتها**، الصفصافي أحمد القطوري (مترجم)، القاهرة المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص ١٠٤.

(٤٠) حسام عبد العاطي: **شيخ الأزهر في العصر العثماني**، مرجع سابق، ص ٦٩: ٧٩.

(٤١) المرجع السابق نفسه.

(٤٢) المرجع السابق، ص ٧٧.

(٤٣) عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، مرجع سابق، ص ٢٣٤: ٢٧٢.

(٤٤) حسام عبد المعطي، **شيخ الأزهر في العصر العثماني**، مرجع سابق، ص ٢٤، ٢٥.

(٤٥) ومع أن الوالي لم يكن يتدخل بشكل مباشر في تعيين شيخ الأزهر، إلا أن عملية التعيين كانت تخضع -بشكل أو بآخر- لعلاقات المشايخ بالولاة والسلاطين وبعض الفئات الاجتماعية، وكان دور الولاة يظهر بشكل كبير في حالات الخلاف الشديد بين علماء الأزهر حول من له أحقية التعيين؛ للمزيد انظر: حلمي النمنم: **الأزهر الشيخ والمشيخة**، مرجع سابق، ص ٥٥: ٧١.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٢٧، ٢٨.

(٤٧) عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

(٤٨) وربما مثل ذلك أحد جذور الفكرة الوطنية المصرية التي تبرز فيها الدولة بصورة واضحة ككيان معنوي راع للمواطنين المصريين، وليس كمجرد أسرة حاكمة جابية للضرائب.

(٤٩) طارق البشري: **منهج النظر في النظم السياسية لبلدان العالم الإسلامي**، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٤.

إبراهيم البيومي غانم: **الأوقاف والمجتمع والسياسة في مصر**، مرجع سابق، ٢٠١٥، ص ٢٠٩-٢١٤.

(٥٠) المرجع السابق، ص ٢٠٩-٢١٤.

(٥١) زوات عرفان المغربي، مرجع سابق، ص ٣٧: ٣٩، ٨٠. وانظر أيضًا لمزيد من التفصيل عن هذه القوانين: ماجدة علي صالح: **الأزهر في قرن**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٥ فبراير ٢٠١٣، ص ٢٨٢: ٢٨٦. http://cutt.us/xKUQJ

(٥٢) إبراهيم البيومي غانم: **الأوقاف والمجتمع والسياسة...**، مرجع سابق، ٢٠٩-٢١٤.

(٥٣) محمد علي حلة: **الأزهر في الأرشيف المصري .. من وثائق القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٥، ص ٢٥: ٢٧.

(٥٤) للمزيد عن هذه القضية وأسبابها انظر: إبراهيم البيومي غانم: **الأوقاف والمجتمع والسياسة...**، مرجع سابق، ص ٢١٥-٣٠٧. وفي هذه الصفحات يجد القارئ صورًا متنوعة للدعم الحكومي الرسمي للأزهر وطلبة العلم الشرعي، وللدعم المجتمعي المباشر والمستقل عن الدولة للأزهر الشريف وعلمائه وطلابه، بما يمُثّل بوضوح كيف احتل الأزهر موقع المجال المشترك بين المجتمع والدولة وبين فئات اجتماعية متفاوتة في هذه المرحلة.

(٥٥) انظر أيضًا مزيدًا من التفصيل حول ملابسات هذه السياسات وتداعياتها: المرجع السابق، ص ٤٧٨: ٥٠٦.

(٥٦) زوات عرفان المغربي، مرجع سابق، ص ٣٧٥، ٣٧٦.

(٥٧) مليكة الزغل: **حراس الإسلام .. علماء الأزهر في مصر المعاصرة**، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٥٨) المرجع السابق، ص ٣٧، ٣٨.

(٥٩) المرجع السابق، ص ١٤٧-١٦٠.

(٦٠) سعيد إسماعيل علي: **دور الأزهر في السياسة المصرية**، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧.

(٦١) علي بن إبراهيم الطرابلسي: **التشيع في طرابلس وبلاد الشام .. أضواء على دولة بني عمار**، بيروت، دار الساقي، ٢٠٠٧، ص ١٥-١٨.

(٦٢) بيارد دودج: **الأزهر في ألف عام**، حسين فوزي النجار (مترجم)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٢٦/٢٧. وإن كان الأرجح تاريخيًّا أن هؤلاء الدعاة تلقوا تعليم الطقوس السرية والغريبة للفاطميين تحديدًا في دار الحكمة تحديدًا وليس الأزهر؛ حيث كان الأزهر مكانًا لتعليم العلوم الدينية واللغوية العامة، خاصة بعد خفوت نزعته المذهبية بإنشاء دار الحكمة، وانتقال هذه النزعة إليها، وقد قدم الدكتور عبد العزيز الشناوي في كتابه المذكور مقارنة بين الأزهر ودار الحكمة يمكن الرجوع إليها في: عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعا وجامعة**، مرجع سابق، ص ٦٤-٧٠.

(٦٣) نوح فيلدمان: **سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها**، مرجع سابق، ص ٦٦.

ومع ذلك فقد وقعت انحرافات كثيرة على مستوى الممارسة خلال مراحل التاريخ؛ حيث استقرت بعض المقولات الفقهية السنية التي تُكرّس استبداد الحكام وطاعتهم، وانفرادهم بتحديد المصالح العامة للمسلمين، وهو انحراف -مع عِظمه وخطورته- لم يصل إلى حد الاعتقاد في تمتع الحاكم بسلطة إلهية، تمنع من مواجهته ومعارضته بشراسة إذا لزم الأمر، كما كان حال العلماء الشيعة في الدولة الفاطمية، وللمزيد حول هذا الانحراف الفقهي في الفقه السني انظر: إبراهيم البيومي غانم: **ميراث الاستبداد**، مرجع سابق، ص ٧٥-١٠٥.

(٦٤) أنوار الجرف: **العز بن عبد السلام .. سلطان العلماء وبائع الملوك (٥٧٧-٦٦٠هـ)**، ملتقى المذاهب الفقهية والدراسات العلمية. متاح على الرابط: http://cutt.us/Ws7th

(٦٥) Sherman A. Jackson, **the primacy of domestic politics** .. , OP.CIT, pp60.

(٦٦) راغب السرجاني: **قطز وإنهاء الأزمة الاقتصادية**، موقع قصة الإسلام، ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠. متاح على الرابط: http://cutt.us/kO30s

(٦٧) للمزيد حول أسباب هذه التعديلات انظر:

Sherman A. Jackson, **the primacy of domestic politics** .. OP.CIT, pp54, 57:65.

(٦٨) عبد الجواد صابر إسماعيل: **مجتمع علماء الأزهر إبان الحكم العثماني ١٥١٧-١٧٩٧م**، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٦، ص ١٦.

(٦٩) محمد رجب البيومي: **فصول من كتاب الأزهر بين السياسة وحرية الفكر**، مرجع سابق، ص ٢٢، ٢٣. وللمزيد من مواقف العلماء والقضاة الذين تمكنوا من توجيه سياسات الحكام ومنع طغيانها انظر: عبد الجواد صابر إسماعيل: **مجتمع علماء الأزهر إبان الحكم العثماني ١٥١٧-١٧٩٧م**، مرجع سابق، ص ١٦، ١٧.

(٧٠) المرجع السابق، ص ٢٤:٢٦.

(٧١) عبد الكريم رافق: **معارضة علماء الأزهر للقوانين العثمانية وأهميتها في تاريخ مصر إبان العصر العثماني**، أحمد محمود إبراهيم (مترجم)، بيروت، أوراق نماء (١٣٤)، مركز نماء للبحوث والدراسات، ١٦ فبراير ٢٠١٧، ص ٢٨، ٢٩. متاح على الرابط: http://cutt.us/BW2bi

(٧٢) المرجع السابق.

وقد كانت الدولة العثمانية -على أي حال- من أكثر الدول الإسلامية تدخلاً في شئون القضاء والتشريع؛ الأمر الذي كان له تداعيات مهمة على علاقات المجتمع والدولة، وآثار بعيدة المدى على دور العلماء في المجتمع والدولة، وليس هذا موضع التفصيل في هذا الأمر؛ إذ إن ما يهمنا هو استمرار احتفاظ الأزهر في العصر العثماني بقدرته على ممارسة وظيفته كأحد تكوينات المجال المشترك بين المجتمع والدولة، وللمزيد من التفصيل حول قضية التشريعات العثمانية وآثارها على دور العلماء يمكن الرجوع إلى: إبراهيم البيومي غانم: **تقنين الشريعة الإسلامية بين الدولة والمجتمع**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١، ص ٣٢:٣٥، ٤١:٤٦. ونوح فيلدمان: **سقوط الدولة الإسلامية ونهوضها**، مرجع سابق، ص ٩٥:١٠٢.

(٧٣) نوح فيلدمان، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٧٤) لمزيد من التفصيل انظر: حلمي النمنم: **الأزهر الشيخ والمشيخة**، مرجع سابق، ص ٥٥:٧٢.

(٧٥) حلمي النمنم، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل حول الأنشطة التجارية والاستثمارية لعلماء الأزهر في العصر العثماني انظر: عبد الجواد صابر إسماعيل: **مجتمع علماء الأزهر في العصر العثماني**، مرجع سابق، ص ٥٧٣:٦١٣.

(٧٧) للمزيد انظر: عبد العزيز الشناوي: **الأزهر جامعًا وجامعة**، مرجع سابق، ص ٢٧٨:٢٨١.

(٧٨) زوات عرفان المغربي: **هيئة كبار العلماء (١٩١١-١٩٦١)**، مرجع سابق، ص ٢٦، ٢٧. وانظر أيضًا: كارين آرمسترونج: **معارك في سبيل الإله .. الأصولية في اليهودية والمسيحية والإسلام**، القاهرة، فاطمة نصر – محمد عناني (مترجمان)، كتاب سطور، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٨١، ٨٢. وكدليل على ذلك انظر مصير الانتفاضة الشعبية التي قادها الشيخ الشرقاوي في: عبد العزيز الشناوي، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

(٧٩) حلمي النمنم، مرجع سابق، ص ٩٣:٩٦.

(٨٠) هاني محمود: **المقاومة الحضارية .. دراسة في عوامل البعث في قرون الانحدار**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير، القاهرة ٢٠١٧، ص ١٧٤، ١٧٥. جدير بالذكر أن موقف الأزهر من الحملة الفرنسية لم يُختزل في موقف كبار العلماء المهادن للحملة، وإنما استقل المجاورون وصغار طلاب العلم بمواقف ثورية مُشرّفة .. انظر: محمد رجب البيومي: **الأزهر بين السياسة وحرية الفكر**، مرجع سابق، ص ٤٧:٥٢.

(٨١) وشريف يونس: **البحث عن خلاص .. أزمة الدولة والإسلام والحداثة في مصر**، مرجع سابق، ص ١٤٠، ١٤١.

(٨٢) مليكة الزغل، مرجع سابق، ص ١٠٤:١٠٦.

(٨٣) زوات عرفان المغربي، مرجع سابق، ص ٣١، ٣٢، ٣٣.

(٨٤) مليكة الزغل، مرجع سابق، ص ١٢٣:١٣٩، ومواقع أخرى متفرقة.

(85) Tamer Mostafa, **conflict and cooperatio**n...., OP.CIT, pp: 3-22. المرجع السابق، ص ٢٩٥:٣٠٠.

(86) Tamer Mostafa, OP.CIT, pp: 3-22.

مليكة الزغل، مرجع سابق، ص٢٩٥-٣٠٠.

(87) Tamer Mostafa, OP.CIT, pp: 3-22.

(٨٨) حملي النمنم، مرجع سابق، ص ٥، ٦٠.

(٨٩) محمد سليم العوا: **أزمة المؤسسة الدينية**، دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨، ص ١٣:١٥.